الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

### الملف الصحفي الإسبوعي

(626)

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 5 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 11 |

# رئيس حقوق الإنسان لوفد أمريكي: من الضروري فهم الآلية القانونية بالمملكة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1639228

»عكاظ» (الرياض**@okaz_online** )
استعرض رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مع وفد من الخارجية الأمريكية، التقرير الصادر أخيراً عن الخارجية الأمريكية، مؤكدا أهمية أن يكون هناك فهم أفضل للآلية القانونية التي تعمل بها المملكة، ما يسهم في فهم آليات حماية حقوق الإنسان فيها.
وتناول اللقاء آليات إصدار التقارير المتعلقة بالشأن الحقوقي في المملكة من قبل الجهات الأمريكية وما يشوبها من قصور في فهم الواقع في المجتمع السعودي، ووعد الوفد الزائر بمناقشة ذلك مع المعنيين بإصدارها.
جاء ذلك خلال استقبال الدكتور مفلح القحطاني أمس (الإثنين) في مقر الجمعية مسؤولة الديموقراطية وحقوق الإنسان بوزارة الخارجية الأمريكية سبانا باتيل، يرافقها مسؤول الشؤون السياسية المستشار مايكل كيسي بونفيلد، وكبيرة الاختصاصيين السياسيين بالسفارة الأمريكية بالرياض داليا السوداني.
وقدم رئيس الجمعية شرحا موجزا للوفد عن نشاطاتها وإسهاماتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من أعمال في هذا الشأن، متطرقا إلى التطور الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص في مجال حقوق المرأة، ولا سيما الأمر السامي القاضي بمنح رخص القيادة للذكور والإناث على حد سواء، وتمكينها من حقوقها في العديد من المجالات كالمجال العدلي والاجتماعي والتعليمي، وأشاد الوفد الزائر بهذه الخطوات.

# "القحطاني" يطالب وفد الخارجية الأمريكية بتفهم "أمر مهم "

المصدر: جريدة العرب اليوم الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
https://www.arabyoum.com/Ksa/4844706

استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، مسؤولة الديموقراطية وحقوق الإنسان بوزارة الخارجية الأمريكية، سبانا باتيل، يرافقها مسؤول الشؤون السياسية المستشار مايكل كيسي بونفيلد، وكبيرة الاختصاصيين السياسيين بالسفارة الأمريكية بالرياض داليا السوداني.

وتناول اللقاء أيضًا آليات إصدار التقارير المتعلقة بالشأن الحقوقي في المملكة من قبل الجهات الأمريكية، وما يشوبها من قصور في فهم الواقع في المجتمع السعودي، حيث طالب "القحطاني" الوفد الوفد الزائر بتفهم هذا الملف، من جانبه، وعد الوفد بمناقشة هذا الأمر مع المعنين في واشنطن.
وقدم القحطاني -خلال استقباله للوفد بمقر الجمعية، اليوم الإثنين- شرحًا موجزًا عن نشاطات الجمعية وإسهاماتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا، التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من أعمال في هذا الشأن.
كما تطرق إلى التطور الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص في مجال حقوق المرأة، ولا سيما الأمر السامي القاضي بمنح رخص القيادة للذكور والإناث على حد سواء، وتمكينها من حقوقها في عديد من المجالات كالمجال العدلي والاجتماعي والتعليمي، وقد أشاد الوفد الزائر بهذه الخطوات.
وحول التقرير الصادر مؤخرًا عن الخارجية الأمريكية، أكد الدكتور القحطاني أهمية أن يكون هناك فهمًا أفضل للآلية القانونية التي تعمل بها المملكة، مما يسهم في فهم آليات حماية حقوق الإنسان فيها.

# "حقوق الإنسان": مقطع المعلم الذي ظهر وهو يضرب طلابه بعسير عفوي ولا يمتُّ للعنف بأي شكل

# "الشعبي": المعلم محبوب من زملائه والطلاب.. والمدرسة توفر بيئة تعليمية محفزة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
https://sabq.org/dYJ2nC

رائد القرفي -أبها
أكد المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور علي بن عيسى الشعبي، أنه وبعد رصد فرع الجمعية المقطع الذي تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي "معلم يطارد طلابه بالعصا في عسير"، التقى وفد من الفرع يوم الأربعاء 9/8/1439 قائد المدرسة وتم الاستماع منه عن حيثيات المقطع، كما تم الاطلاع على الإجراءات النظامية التي اتخذتها المدرسة للتأكد مما نشر، وخصوصًا أنه كان في مهمة رسمية في الإدارة العامة للتعليم في ذلك الوقت.
أضاف :ثم التقى الوفد على انفراد كلًّا من: الطالب الذي ظهر في المقطع كأنه يتعرض للضرب، والطالب الذي قام بالتصوير، وأخيرًا المعلم، وقد تأكد الوفد من أن المقطع عفوي ولَم يكن هناك عنف بأي شكل من الأشكال؛ وخاصة أن المعلم ممن يثني عليه الجميع وقريب جداً ومحبوب من زملائه ومن الطلاب، وأن المدرسة وقيادتها ومعلميها يبذلون جهودًا كبيرة للمحافظة على طلابهم وتوفير بيئة تعليمية محفزة، وقد حققت المدرسة إنجازات كثيرة على مستوى المنطقة، وأنها تعتبر الأولى على مستوى المملكة في بوابة المستقبل في التعلم الإلكتروني عن بعد.
وأشار إلى أنه من باب الإنصاف، فإن الجمعية ترى أن مثل هذا النموذج من المدارس يجب أن يكون محل تقدير الجميع، وأنه يجب دعمها وتشجيعها في ظل التوجهات الحديثة لتطوير التعليم والارتقاء به لتحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان: المملكة تعمل على دمج حقوق الإنسان في جميع خططها وبرامجها التنموية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م
http://www.aleqt.com/2018/04/26/article_1376736.html

واس
أكدت المملكة العربية السعودية في كلمة أمام الدورة (59) للجنة القضاء على التمييز العنصري، أنه تم تطوير العديد من الأطر القانونية والمؤسسية في مختلف المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما فيها القضاء، والعدالة الجنائية، وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ومكافحة التمييز العنصري، وحقوق المرأة والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنون، والعمال الوافدون، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال حقوق الإنسان، كما أكدت أن العمل جارٍ على الانتهاء من إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وخطتها التنفيذية التي ترتكز على ستة محاور رئيسية ينبثق منها أكثر من (100) مبادرة تشمل جميع مجالات حقوق الإنسان.
وقال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة الدكتور ناصر بن راجح الشهراني لمناقشة تقريرها الجامع لتقاريرها (من الرابع وحتى التاسع) الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الدورة (95) للجنة القضاء على التمييز العنصري ، إن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين، تشهد إصلاحاتٍ شاملة وتطويراً مستمراً في إطار تنفيذ " رؤية المملكة 2030."
وأشار إلى صدور وتعديل العديد من الأنظمة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير - حيث صدر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، ونظام الحماية من الإيذاء، ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، كما صدر أمرٌ سامٍ يؤكد على جميع الجهات المعنية بأنهاء الإجراءات الخاصة بالمرأة وتقديم الخدمات لها دون طلب موافقة أي شخص ، وكذلك تعديل نظام القضاء ونظام ديوان المظالم، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام العمل، وقد جاءت منسجمةً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
ونوه بتعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان بما يعزز استقلاليتها، حيث أصبحت ترتبط مباشرة بالملك. وإنشاء لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وإنشاء الهيئة السعودية للمحامين، وإنشاء مجلس شؤون الأسرة، وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان أن الجهود المتخذة في سياق حماية وتعزيز حقوق الإنسان وضمان تمتع الجميع بها دون تمييز أسفرت عن كثيرٍ من التطورات؛ في مجالات وحقوق متعددة يأتي على في مقدمتها حقوق المرأة والصحة والتعليم وحقوق العاملين.
وأشار إلى أنه في مجال العمل، فقد تم اتخاذ العديد من التدابير لحماية حقوق العاملين من التمييز العنصري بجميع أشكاله، ومن أبرزها، صدور قرار مجلس الوزراء بإلغاء مصطلح الكفيل، وحظر احتفاظ صاحب العمل بجواز سفر العامل الوافد، وصدور قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنع كل تمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية، وإطلاق برنامج حماية الأجور، وإطلاق خط هاتفي خاص بالبلاغات المتعلقة بالعمال الوافدين – بثمان لغات- وإصدار الكتيبات والمطويات التي تعرَّف العامل بإجراءات الانتصاف عند انتهاك حقوقه.
ونوه بإطلاق خمسة برامج تهدف إلى تمكين المرأة لاسيما الأكثر حاجة، ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، وفي مجال التربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، تم إقامة العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وإطلاق الموقع الإلكتروني " وطني يحمي حقوقي" الذي يستهدف جميع الطلاب والطالبات في التعليم العام.

وأشار إلى إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، وجهود الأجهزة الحكومية والأهلية في التأكيد على منسوبيها بتجنب كل ما يؤدي إلى إثارة التعصب الرياضي أو نشر الإساءات في وسائل الإعلام المختلفة، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى ذلك.

وأوضح أنه على الصعيد الدولي، جاءت مبادرة المملكة للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا، إثباتاً عملياً لمنهج المملكة في تعزيز قيم التعايش والتفاهم والتعاون بين الشعوب وبناء السلام ومكافحة التطرف.

وختم نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان بيانه بأن المملكة تواصل جهودها المستمرة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع خططها وبرامجها التنموية، وتتطلع لحوار تفاعلي بنّاء يعكس ما بذل من جهود وطنية في تنفيذ هذه الاتفاقية، متمنياً للجميع التوفيق في أعمال الدورة.

# وافق على تنظيم الأسر المنتجة

# «الشورى» يطالب «هيئة حقوق الإنسان» بتبني قضايا الانتهاكات ضد النساء والأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1639005

«عكاظ» (الرياض)

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والثلاثين من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة التي عقدها اليوم (الاثنين)، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، هيئة حقوق الإنسان بتبني قضايا انتهاكات حقوق الانسان التي تتكرر شكوى بعض الفئات منها، مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقات وغيرهم، والمطالبة بحقوقهم أمام الجهات ذات الاختصاص.

وأوضح مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان -في تصريح صحافي- أن المجلس استمع إلى وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي 1437/1438، تلاها رئيس اللجنة عساف أبوثنين.

وطالب المجلس في قراره الهيئة بالتنسيق مع وزارة الثقافة والإعلام والجهات ذات العلاقة، لوضع المعايير الموافقة للشريعة الإسلامية ومبادئ اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة لتكون مرجعاً معتمداً عند تناول قضايا حقوق الإنسان في المواد الإعلامية، وبالتنسيق مع وزارة التعليم للابتعاث لبرامج الدراسات العليا في مجال حقوق الإنسان.

ودعا المجلس في قراره الهيئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لإصدار دليل تعريفي شامل لحقوق الإنسان في المملكة ليكون مرجعاً للحقوق التي تقرها الأنظمة، مع مطالبة كل جهة حكومية بنشر ما يخصها.

وأشار مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، إلى أن المجلس قرر إعادة التوصية الإضافية المقدمة من عضوي المجلس الدكتورة موضي الخلف والدكتورة لطيفة الشعلان والتي تطالب هيئة حقوق الإنسان بحصر الأنظمة القائمة التي تشمل على تمييز ضد المرأة في ما يتعلق بحقوق المواطنة الأساسية واشتراطات الولاية، وغيرها من أشكال التمييز الأخرى، والتقدم للمقام السامي باقتراح تعديل نظامي لكل منها، بما يتفق مع المادة (26) من النظام الأساسي للحكم



---

والرؤية الراهنة للمملكة والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها، لإجراء مزيد من الدراسة بالتشاور مع مقدمتيها بما يتفق مع التوجيهات السامية ويحقق الهدف المنشود من التوصية.
وطالب المجلس في قرار آخر بالموافقة على مشروع اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة، وذلك بعد أن استمع المجلس خلال الجلسة إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة الذي تلاها عضو اللجنة اللواء علي السبهان.
ويهدف المشروع إلى تنظيم أوضاع الأسر المنتجة بما يضبط طريقة عملها، ويجعلها كيانات تعتمد على نفسها، إضافة إلى دعمها مادياً ومعنوياً، وتدريبها وتأهيلها ومساعدتها على جعل منتجاتها قادرة على المنافسة وعلى تسويقها محلياً ودولياً.
وأبان مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان أن المجلس وافق على استكمال الإجراءات النظامية لصدور مرسوم ملكي يقضي بعدم خضوع جميع التعاقدات اللازمة لتنفيذ عمليات التخصيص لأحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وذلك بعد أن استمع إلى وجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن الموضوع أثناء مناقشته في جلسة سابقه تلاها رئيس اللجنة أسامة الربيعة.
وناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/14) وتاريخ 10/3/1429 المقدم من عضوي المجلس السابقين الدكتور عبدالعزيز السراني وعبدالعزيز الهدلق استناداً للمادة (29) من نظام المجلس الذي تلاه عضو اللجنة اللواء علي السبهان.
وأشارت اللجنة إلى أن هذا الإجراء من شأنه أن يدفع النظام إلى اكتماله، وشموله، وسد الفجوات والثغرات لبعض مواده، إضافة إلى أن المواد الجديدة المقترحة تكمل مشروع النظام وتجعل تطبيقه أكثر مرونة مع جودة متزامنة.
وأكدت اللجنة أن الجمعيات تسهم في تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمنسوبيها، وفي تعزيز أواصر التعاون بين أفراد المجتمع، كما رأت اللجنة ضرورة دعم الجمعيات التعاونية من الناحية الفنية والنظامية، وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش أبدى عدد من الأعضاء ملحوظاتهم وآرائهم حول مشروع النظام.
وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.
كان مجلس الشورى قد وافق في مستهل الجلسة على مشروع اتفاقية إطارية للتعاون في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة الزراعة والأغذية والغابات بجمهورية بلغاريا، الموقع في مدينة الرياض بتاريخ 11/3/1439 الموافق 29/11/2017 وذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع الاتفاقية الذي تلاه رئيس اللجنة المهندس عباس هادي.
كما وافق المجلس خلال الجلسة على انضمام المملكة لمعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معوقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (2013)، وذلك بعد أن ناقش المجلس تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن طلب الانضمام للمعاهدة الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور فايز الشهري.

# هيئة حقوق الإنسان ترصد 7 ملاحظات على السجون

المصدر: جريدة تواصل الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
https://twasul.info/1122874/

تواصل – الرياض:
رصدت هيئة حقوق الإنسان من خلال زيارات نفذتها خلال العام 1438/1437 للسجون العامة وسجون المباحث ودور التوقيف والملاحظة ومؤسسات رعاية الفتيات 6 ملاحظات إيجابية، إضافة إلى 7 ملاحظات سعت لمعالجتها مع جهات الاختصاص، وذلك وفقا لـ«مكة.«
وأشارت المعلومات إلى أن الملاحظات الإيجابية تضمنت الإشادة بتميز مباني عدد من السجون من حيث تصاميمها الهندسية وأجنحة النزلاء وتلبيتها للبرامج الإحصائية، إضافة إلى تفعيل اليوم العائلي بالأجنحة المثالية الموجودة بعدد من

السجون، وتمكين بعض الموقوفين من الخروج لمدد محدودة لحضور مناسبات الزواج أو العزاء أو لزيارة أحد الوالدين في حال عجزه عن زيارة ابنه، فضلا عن السماح لبعض الموقوفين بإكمال دراستهم، واعتماد نظام «نافذة تواصل» لعرض بيانات الموقوفين والسجناء وتسهيل تواصلهم مع ذويهم وتقديم طلبات الخروج المؤقت والزيارة والشكاوى من خلاله، والسماح لعدد من السجناء بالخروج مرة واحدة شهريًّا لقضاء يوم كامل مع عائلاتهم.
فيما رصدت الزيارات 7 ملاحظات سعت الهيئة لمعالجتها مع الجهات المعنية، من بينها : (اكتظاظ عدد من السجون ودور التوقيف بالنزلاء بما يتجاوز طاقتها الاستيعابية، نقص عدد العاملين في بعض السجون ودور التوقيف ما قد يترتب عليه ضعف الرقابة عليهم أو متابعة قضاياهم في المحاكم والنيابة العامة ولجان العفو، عدم ملاءمة بعض السجون لظروف الأشخاص ذوي الإعاقة، تجاوز المدد النظامية للتحقيق في بعض القضايا، عدم تمكين النزلاء في بعض السجون من التواصل مع محاميهم لمعرفة آخر مستجدات قضاياهم، سوء مستوى النظافة والتهوية والصيانة الدورية لبعض السجون ما قد يترتب عليه انتشار العدوى والأمراض، عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية بالسجون العامة حيث لا يوجد سوى طبيب عام أو طبيب زائر لأيام محدودة من الأسبوع.)

# «حقوق الإنسان»: رصدنا إيجابيات وسلبيات في الإصلاحيات

# «النيابة»: يحق للسجناء تقديم شكاوى مكتوبة أو شفهية ومديري السجون ملزمون قبولها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4578467

أكدت النيابة العامة أن من حق جميع السجناء أو الموقوفين تقديم شكاوى كتابية أو شفهية في أي وقت إلى مديري السجون أو دور التوقيف، وطلب إبلاغها إلى عضو هيئة النيابة، مشددة على قبول مدير السجن أو التوقيف لها، وإثباتها في سجل يُعد لذلك وإبلاغها في الحال، وتزويد السجين بما يثبت تسلمها.

وقالت النيابة سلسلة تغريدات على حسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، عن حقوق السجناء والموقوفين، إنه «لا يتم التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لذلك، ويجب على إدارة السجن أو التوقيف عدم قبول أي إنسان إلا بموجب أمر مسبب ومحدد المدة، وأن يكون الأمر موقعاً من السلطة المختصة.»

وشددت على «عدم إبقاءه بعد المدة المحددة في هذا الأمر، فيما يحق لكل من علم بوجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة، أو في مكان غير مخصص لذلك، أن يبلغ النيابة العامة»، مبينة أنه يمكن التبليغ من خلال «الحضور إلى أقرب فرع أو دائرة للنيابة العامة، والإبلاغ عبر الخانة المخصصة في موقع النيابة العامة، أو تطبيقها على الأجهزة الذكية.»

بدوره، قال مدير مركز النشر والإعلام في هيئة حقوق الانسان محمد المعدي لـ«الحياة»: «نظراً لما لزيارة السجون ودور التوقيف من أهمية، للوقوف على مدى تمتع المحكومين والموقوفين بكامل حقوقهم التي كفلتها لهم الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية في المملكة، ومدى ملائمة ذلك مع المعايير الدولية لحقوق السجناء، فقد منحت الفقرة السادسة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة لمجلس الهيئة صلاحية زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت من دون إذن من الجهة المختصة، ورفع تقارير عن تلك الزيارات.»

وأضاف: «حددت الفقرة د من المادة الـ11 مهام إدارة المتابعة والتحقيق، التي تتضمن التحقيق فيما يتطلب التحقيق فيه من مخالفات في مسائل حقوق الإنسان»، لافتاً إلى أن «الهيئة تكثف زياراتها إلى السجون ودور التوقيف، عبر برامج محددة وخطط سنوية، سواءً أكان ذلك بالزيارات التفقدية والمفاجأة، أو بناءً على ما يردها من شكاوى، أو ما ترصده عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات الرصد الأخرى.«

وزارت الهيئة جميع مناطق المملكة ومحافظاتها، وعدداً من المراكز بها، وزارت السجون التابعة لكل من المديرية العامة للسجون، والمديرية العامة للمباحث، ودور التوقيف التابعة لأجهزة الضبط الجنائي، وبعض الجهات العسكرية، ودور الملاحظة الاجتماعية، ومؤسسات رعاية الفتيات، وبلغ إجمالي الزيارات التي قامت بها الهيئة في العام 2017، 1152 زيارة.

وقال: «رصدت الهيئة خلال هذه الزيارات تدابير وإجراءات إيجابية، من أبرزها: تميز مباني عدد من السجون لناحية تصاميمها الهندسية، وأجنحة النزلاء فيها وتلبيتها البرامج الإصلاحية، وتفعيل برنامج اليوم العائلي داخل الأجنحة المثالية الموجودة في عدد من السجون، وتمكين بعض الموقوفين من الخروج لمدد محددة لحضور مناسبات الزواج أو العزاء، أو زيارة أحد الوالدين في المنزل في حال عجزه عن زيارة ابنه، والسماح لبعض الموقوفين بإكمال دراساتهم الجامعية أو ما دونها، واعتماد نظام نافذة تواصل لعرض بيانات ومعلومات الموقوفين والسجناء، وتسهيل التواصل بينهم وبين ذويهم، إضافة إلى أنه يتم من خلاله تقديم طلبات الزيارة والخروج الموقت، والنفقات والشكاوى والاقتراحات، والسماح لسجناء بالخروج لمرة واحدة في الشهر وقضاء يوم كامل مع عائلاتهم.«

وأردف قائلاً: «رصدت الهيئة ملاحظات سعت لمعالجتها مع الجهات المعنية، ومن أبرزها: اكتظاظ بعض السجون ودور التوقيف بالنزلاء، بما يتجاوز الطاقة الاستيعابية المخصصة لها، ما قد تتأثر معه الخدمات المقدمة إلى السجناء، وأيضاً رصدت نقص عدد العاملين في بعض السجون ودور التوقيف، ما قد يترتب عليه ضعف الرقابة على النزلاء، وقد يؤثر على أداء إدارات تلك السجون في متابعة قضايا النزلاء لدى المحاكم والنيابة العامة ولجان العفو وغيرها من الجهات المعنية، إضافة إلى عدم ملائمة بعض السجون لظروف الأشخاص ذوي الإعاقة. ولاحظت الهيئة كذلك أن غالبية دور التوقيف في مبان مستأجرة، ما ينعكس على قدرتها في تلبية المعايير الخاصة لدور التوقيف.«

»السجون»: نسبة إشغال الإصلاحيات لم تتجاوز 60%

يبلغ عدد السجناء في سجون المديرية العامة للسجون 5357 سجيناً، حوالى 49 في المئة منهم أجانب. وأوضحت المديرية أن الطاقة الاستيعابية للسجون في المملكة تصل إلى 7200 نزيل، لم تستهلك منها إلا نسبة 60 في المئة، نافية بذلك ما يتردد حول حالات تكدس في السجون.

وأشارت «السجون» إلى أن الإصلاحيات في المملكة تصنف بحسب طاقتها الاستيعابية، فبعضها يستوعب أعداداً تفوق خمسة آلاف، ولكنهم في أكثر من 24 وحدة، والتصنيف يعني أن يكون هناك عدداً محدوداً فى كل من هذه الوحدات داخل إطار إصلاحية كاملة، لافتة إلى أن هذا العدد ليس في مكان واحد، وإنما موزعون على أكثر من 24 وحدة داخل هذه الإصلاحية

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# الموقوفون في "وطن بلا مخالف" يتخطون المليون.. و97% من المتسللين يمنيون وإثيوبيون

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م
http://www.alhayat.com/article/4577514

أعلنت وزارة الداخلية السعودية اليوم (السبت)، عن تجاوز عدد المقبوض عليهم مليون مخالف، بعد أقل من ستة أشهر من انطلاق الحملات الميدانية المشتركة التي تستهدف مخالفي أنظمة العمل والإقامة وأمن الحدود )المتسللين)، وعلمت «الحياة» أن 97 من المقبوض عليهم في جريمة التسلل من الخارج من الجنسيتين اليمنية والإثيوبية، فيما تم ضبط 648 شخصاً حاولوا التسلل إلى خارج المملكة.

ورحلت الحملات 259 ألف وافد منذ بداية الحملة أواخر شهر صفر الماضي، وأحالت 147 ألفاً لاستكمال إجراءات السفر، و144 ألفاً للحصول على وثائق سفر من سفاراتهم وقنصلياتهم في البلاد، فيما تنفيذ عقوبات فورية في حق 186 ألفاً من المخالفين.

واستحوذ مخالفي نظام الإقامة على النصيب الأكبر بـ743 الفاً من المقبوض عليهم، وما يربو على 187 ألف مخالف لنظام العمل، وأكثر من 84 ألف مخالف لنظام أمن الحدود .وقبض على 14 ألف متسلل إلى داخل المملكة، 57 في المئة منهم يمنيون، و40 بالمئة منهم إثيوبيون، والبقية من جنسيات أخرى.

وتورط 1836 متهماً في نقل وإيواء المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل والمتسللين، وإجمالي المواطنين الذين تم إيقافهم لتورطهم في ذلك 319 سعودياً، 291 منهم طبقت عليهم الإجراءات النظامية وأخلي سبيلهم، و28 يجري استكمال الإجراءات النظامية في حقهم.

ودعت وزارة الداخلية المواطنين والمقيمين النظاميين، إلى ضرورة التعاونَ لتحقيق أهداف حملة «وطن بلا مخالف»، بالتزام عدم التعامل مع مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، أو التستر عليهم، أو إيوائهم، أو نقلهم، أو تشغيلهم، أو تقديم الدعم لهم، وإبلاغ الأجهزة الأمنية عن المخالفين ومن يقدم لهم الدعم على الرقم 999.

وتتسم هذه الحملات بالجاهزية الميدانية العالية وسط إصرار وعزم من رجال الأمن على تتبع المخالفين وملاحقتهم في كل مكان وزمان .ومايزال بعض المواطنين متهاونين فيما يتعلق في الأنظمة الصادرة والمشددة بعد انتهاء مهلة إعفاء مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود

# «العدل": تقليص نقل الملكية لأقل من 60 دقيقة و10 أيام للاعتراضات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م
http://www.alriyadh.com/1678077

الرياض - واس

أصبح حصول المستفيدين على الخدمات التوثيقية من كتابات العدل بالمملكة لا يستغرق أكثر من 60 دقيقة، بعد حملةٍ من الإصلاحات التي أطلقها معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني تجاه

القطاع العدلي في المملكة، وذلك من أجل تذليل عقبات قطاع التوثيق وحصول المستفيدين على خدمات توثيقية آمنة وسريعة.
ووفقاً لتقارير وزارة العدل فإنّ لجنةً عالية المستوى وصلت إلى عددٍ من التوصيات التي من شأنها رفع مستوى خدمات التوثيق في المملكة، من بينها إتاحة الاعتراض على تسجيل الملكية عبر آلية إلكترونية محددة لإجراءات الاعتراض والشكاوى على أعمال كتابة العدل والبلدية وربطها بقيد الدعاوى لدى المحكمة العامة.
وشكّلت الوزارة لجنة رسمية بالشراكة مع وزارة الشؤون البلدية والقروية تكون مهمّتها استقبال الاعتراضات، والتحقّق منها، والتواصل مع المستفيدين في مدة لا تتجاوز 10 أيام.
كما اعتمدت الوزارة على مبدأ الشفافية بإطلاق بوابة المؤشرات العقارية www.moj.gov.sa، متيحة للمستفيدين معرفة معلومات الصفقات المتداولة والمنفذة خلال فترة زمنية معينة بالتاريخ الهجري والميلادي، واستعراض عدد الصفقات والعقارات وقيمتها المالية بالريال السعودي إضافةً إلى مساحاتها بالمتر المربع.
وطالت الإصلاحات المتخذة تعزيز بيئة الاستثمار في المملكة تحقيقاً لرؤية المملكة 2030 م من خلال توفير خدمة إلكترونية خاصة بنقل ملكية الشركات، حيث جهّزت طلبات الإفراغ العقاري إلكترونياً، فيما وضعت تبويباً على موقعها الإلكتروني بهدف اختصار عدد من الإجراءات.
كما أوجدت الإصلاحات الجديدة آلية سرّعت من إجراءات تعويض أخطاء تسجيل الملكية، وجاء ذلك بالتنسيق مع ديوان المظالم لاعتماد مسار لقضايا النزاع العقاري، هدفها الرئيسي سرعة الفصل في الدعاوى العقارية وإعادة الحقوق إلى أهلها.
وعزّزت الوزارة خدمات كتابات العدل من خلال حملة للتحوّل الرقمي طالت عدداً من الإجراءات بدءاً من تسجيل ملكية الأراضي إلكترونياً، ومروراً باستخدام بوابة العدل للوصول إلى معلومات سجلات العقار، وتحديث بياناته، وطلب الإفراغ العقاري، وإصدار صك بدل مفقود أو تالف.
وأسهمت هذه الإصلاحات في رفع ترتيب وتصنيف المملكة خلال هذا العام من المركز 32 إلى 24 لدى البنك الدولي في مؤشر تسجيل الملكية، حيث تمثل أهم أسباب التقدم - بعد توفيق الله - في تقليص الإجراءات، إذ لا تستغرق سوى 60 دقيقة.

# قبل نهاية العام 2020

# «إمارة مكة» تُطلق مشروعاً لتوظيف 10 آلاف شاب وفتاة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م
http://www.alriyadh.com/1678076

متابعة - "الرياض "
تعتزم إمارة منطقة مكة المكرمة بالتعاون مع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية , إطلاق مشروعا لتأهيل وتدريب وتوظيف 10آلاف شاب وفتاة من خريجي فروع الجامعات بالمحافظات الصغيرة بالمنطقة قبل نهاية العام 2020م ، بالتنسيق مع أكثر من 200 شركة ومؤسسة تم حصرها في تلك المحافظات.
ويأتي المشروع كأحد برامج بناء الإنسان التي تضمنتها استراتيجية المنطقة ,التي ترتكز على "بناء الإنسان وتنمية المكان" ، إذ يهدف إلى رفع مستوى التأهل والتدريب لشباب وفتيات المنطقة ، وخفض مستوى البطالة في محافظاتها ، فضلاً عن رفع المستوى الاقتصادي لأبناء هذه المحافظات والحد من هجرتهم إلى المدن الكبيرة ، وبذلك يكون هذا المشروع الأكبر الذي تتخطى فيه الجامعات والمنشآت الاقتصادية أسوارها وتسهم في تنمية المجتمع المحيط بها.

ولدى استقبال صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة , في مقر الإمارة بجدة , العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لمدينة الملك عبدالله الاقتصادية فهد الرشيد ، جدد سموه التأكيد على أنه من منطلق واجبها الوطني , فإن للجامعات والشركات دور كبير ورسالة مهمة تتمثل في ضرورة تخطيها محيطها الداخلي , وأن تخرج خارج أسوارها لتصل للمجتمع المحيط بها ، وذلك بأن يكون لها إسهامها الفاعل والملموس في التنمية على صعيدي بناء الإنسان وتنمية المكان.
ووجه سموه بأن تعمل الجامعات وأفرعها والشركات في محافظة المنطقة على بناء إنسان المنطقة وتدريب وتأهيل خريجي هذه الجامعات بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل ، على أن يعمل الطرفان (الجامعات - الشركات) على توفير الفرص الوظيفية لهم.
واستعرض سمو الأمير خالد الفيصل إنجازات التعاون بين الإمارة ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية في مجال تدريب وتوظيف شباب وفتيات المحافظات , الذي تشكلت نواته الأولى عام 1430هـ أثناء زيارة أمير منطقة مكة المكرمة لمحافظة رابغ ضمن جولاته التفقدية على المحافظات ، ولدى ترؤسه سموه حينها اجتماع المجلس المحلي وجّه بأن يستفيد أبناء المحافظة من وجود مدينة الملك عبدالله الاقتصادية والميناء ، وذلك بأن تتخطى هذه المنشآت الأسوار وتسهم في صقل مهارات أبناء المحافظة بتدريبهم وتوظيفهم ليكونوا سواعد فاعلة تبني الوطن وتسهم في نهضته والارتقاء به.
وأعقب توجيه سمو الأمير خالد الفيصل ، عقد عدة اجتماعات في الإمارة بحضور مسؤولين من مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ، وشركة بترو رابغ ، وعددٍ من الشركات الكبرى ، هدفت إلى وضع الخطط العملية للبدء في التنفيذ بما يضمن الفائدة لأبناء المحافظة والمراكز والقرى والهجر التابعة لها , ويحقق في الوقت عينه التنمية والبناء.
وخلال زيارة سمو أمير منطقة مكة المكرمة لمحافظة رابغ العام الحالي ضمن جولاته السنوية على المحافظات , وتحديداً في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية , شهد سموه تخريج الدفعة الأخيرة من الخريجين لسوق العمل لتُختتم المرحلة الأولى لـ "طموح" بتأهيل وتدريب وتوظيف 5 آلاف شاب وفتاة من أبناء رابغ والمراكز والقرى التابعة لها , بمشاركة فرع الجامعة والمدينة والميناء وعدد من الشركات التي بادرت ووفرت وظائف للخريجين.

# وزارة العدل: حكم قضائي ألزم زوج بتوفير سكن مستقل لزوجته وأبنائها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م
http://www.alriyadh.com/1677992

متابعة - الرياض الإلكتروني
كشف وزارة العدل ضمن حملتها لنشر الوعي القضائي، أن قاضٍ ألزم زوجاً بتوفير سكن خاص ومستقل لزوجته وأبنائها منه بعد قيامه بجمعها مع زوجته الأخرى في مسكن واحد.
وذكرت الوزارة، أن المدعية أقامت دعواها ضد زوجها طالبةً إلزامه بتوفير سكن مستقل لها ولأولادها منه لكونه جمعها مع ضرتها في مسكن واحد.
وأوضحت الوزارة أنه وبعد عرض الدعوى على المدعى عليه أقر بصحتها، ودفع بأنه وفر للمدعية ملحقا مستقلا خاصاً بها، ولعدم صلاحية المحلق السكني للمدعية وأولادها، حكم القاضي بإلزام المدعى عليه بإعداد شقة مستقلة لزوجته.
وأضافت أنه المدعى عليه اعترض على الحكم، وصدق الحكم من محكمة الاستئناف.

# سكن ودعم وتسجيل ضمان لأسرة احترق منزلها في أبوعريش

المصدر: جريدة المدينة الاحد 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م
http://www.al-madina.com/article/571629

طه الأمير - جازان

A A

تفاعلت 3 جهات ممثلة بمحافظة أبوعريش، والجمعية الخيرية بالمحافظة، وفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بجازان، مع معاناة أسرة فهد أبوعلة بعد نشوب حريق بمنزلهم.

ووقف محافظ أبوعريش محمد بن هادي الشمراني على المنزل المحترق، واطلع على احتياجات الأسرة، وذلك بحضور مدير عام فرع العمل والتنمية الاجتماعية بجازان المهندس أحمد القنفذي، ورئيس الجمعية الخيرية بأبوعريش محمود الأقصم.

وأثمر حضور مسؤولي الجهات الحكومية على 5 مقترحات ممثلة في تقديم إعانة عاجلة للأسرة من قبل فرع وزارة العمل، وقيام الجمعية الخيرية بتأمين سكن لعدة أشهر، وترميم المنزل، ودعمه بالأثاث، وتسجيل الأسرة بالضمان الاجتماعي.

من جهته، طالب أمس محافظ أبوعريش محمد الشمراني بمراجعة أسرة أبوعلة للمحافظة، وتسجيل بياناتهم، وتقديم المساعدة لهم بشكل عاجل، مثمنًا جهود فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والجمعية الخيرية في مساعدة الأسرة، ودعمهم بالاحتياجات الخاصة لمنزلهم.

# إطلاق المرحلة 14 من برنامج حماية الأجور.. الثلاثاء

# 8مزايا أبرزها تقليص الخلافات وبيان التزام الشركات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م
http://www.al-madina.com/article/571614

سعد آل منيع - جدة

تطلق وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بعد غد الثلاثاء التطبيق الإلزامي للمرحلة الـ14 من برنامج «حماية الأجور»، للمنشآت التي تتراوح عمالتها بين 20 و29 عاملًا والمنشآت المخالفة تفرض عليها غرامة تصل إلى 3 آلاف ريال وتتعدد بتعدد العمالة بالإضافة الى إيقاف الخدمات عنها، وأكدت الوزارة التزامها بتطبيق برنامج «حماية الأجور» على جميع منشآت القطاع الخاص؛ للتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في جميع المهن، وتقليل المشكلات بين صاحب العمل والعامل، حيث يرصد النظام عمليات صرف الأجور لجميع العاملين والعاملات في القطاع

الخاص -السعوديين والوافدين- ويقيس مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت المحدد، وبالقيمة المتفق عليها بين أطراف التعاقد، هادفًا إلى تقليص خلافات الأجور بين المنشآت والعمالة في القطاع الخاص.

حفظ الحقوق

وشددت الوزارة التزامها بحفظ الحقوق بين أطراف العلاقة التعاقدية، ومخالفة كل منشأة غير ملتزمة برفع ملف حماية الأجور بشكله الصحيح، وهذه المخالفات تؤثر في حساب نسبة الالتزام إذا لم يتم تبريرها من صاحب المنشأة ثم قبولها من مفتش الوزارة مشيرة إلى أن المنشأة التي تخالف تطبيق النظام تعاقب عند عدم دفع أجور العاملين في مواعيد استحقاقها المحددة، بغرامة تصل إلى ثلاثة آلاف ريال، تتعدد بتعدد العمال، كما سيتم إيقاف جميع خدمات الوزارة عن المنشآت التي لا تلتزم بالبرنامج، في تقديم بيانات أجور عامليها على النظام، لمدة شهرين من تاريخ التطبيق الإلزامي، حسب مراحل البرنامج، عدا خدمتي إصدار وتجديد رخص العمل وفي حال تأخرت المنشأة لمدة ثلاثة أشهر، سيتم إيقاف جميع خدمات المنشأة لدى الوزارة، وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى، دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنتهِ رخصة العمل.

نسب الالتزام

وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد أطلقت الشهر الماضي المرحلة الأولى من التحديثات الجديدة على قواعد عمل نظام حماية الأجور، لتظهر نسبة التزام المنشآت وعرض التنبيهات، على أن يتم البدء في معالجة الملفات بناءٍ على قواعد العمل الجديدة بشكل فوري ويمكِّن التحديث الجديد لنظام حماية الأجور المنشآت عن طريق الموقع من معرفة السجلات المرفوضة بناءً على الشهر وعلى نوع المخالفة، وعرض حالة الالتزام للشهر الحالي وأخر ستة أشهر.

# مستورة الشمري أوضحت لـ «عكاظ» أسباب تأخر المجلس في إقراره «الشورى»: ننتظر مشروع نظام مكافحة التحرش من «الداخلية»

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 13 شعبان 1439هـ - 23 إبريل 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1636692

فارس القحطاني (الرياض @faris377 )

أرجعت نائب رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتورة مستورة الشمري، سبب بقاء نظام مكافحة التحرش من الجنسين في الشورى إلى التطورات الأخيرة إثر الموافقة على قيادة المرأة للسيارة اعتبارا من شوال القادم، وصدور توجيهات عليا لوزارة الداخلية بإعداد مشروع لنظام مكافحة التحرش.

وأضافت الشمري في تصريح إلى «عكاظ» أن المجلس لا يزال ينتظر وصول مشروع النظام الذي عملت عليه وزارة الداخلية لدراسته والاجتماع بمندوبي الوزارة لمزيد من النقاش والتمحيص والخروج بنظام متكامل، متوقعة وصوله إلى مجلس الشورى خلال فترة قريبة. وكانت «عكاظ» قد نشرت مشروع النظام الذي درسته لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى، ووافقت على ملاءمة دراسته في 19 يوليو من عام 2015.

واختصت المادتان الأولى والثانية من مشروع النظام المكون من مادة، بتعريف جريمتي التحرش والابتزاز، وأهداف النظام، فيما أكدت المادة الـ3 على أن تنازل المجني عليه، أو عدم تقديم البلاغ، أو الشكوى، لا يخل بمسؤولية مرتكب الفعل حيال ما نسب إليه.

وشددت المادتان الـ4 والـ5 على أنه يجب على كل من اطلع على حالة تحرش أو ابتزاز الإبلاغ عنها فوراً، ولا يجوز الإفصاح عن هوية المبلغ عن التحرش أو الابتزاز أو هوية المجني عليه إلا برضاهما، أو في الحالة التي تتطلبها إجراءات التحقيق والمحاكمة.

ونصت المادة الـ6 على أنه «يُسأل تأديبياً -وفقاً للإجراءات المقررة نظاماً- كل موظف عام )مدني أو عسكري)، وكل عامل في القطاع الخاص، يخالف أياً من الأحكام المتعلقة بالإبلاغ عن حالات التحرش أو الابتزاز الواردة في هذا النظام .«فيما أكدت المادة الـ7 على كل الجهات الحكومية وغير الحكومية بوضع التدابير للوقاية من التحرش والابتزاز ومكافحتهما.

وتتولى هيئة حقوق الإنسان -وفقا للمادة الـ8- وضع برامج تنفيذية مستمرة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للتوعية بأحكام هذا النظام ونشر مخاطر التحرش والابتزاز وأثرهما على الفرد والمجتمع؛ وذلك في إطار مهمات الهيئة لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

وشددت المادة الـ9 على أنه لا يخل توقيع الجزاء الإداري بالحقين العام والخاص.

ووفقا للمواد الـ10، والـ11، والـ12، يتولى مديرو الشرط ومعاونوهم في المدن والمحافظات والمراكز؛ القيام بأعمال الضبط الجنائي في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام وذلك وفق الإجراءات الجزائية، فيما تختص هيئة التحقيق والادعاء العام بالتحقيق والادعاء في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، ولا يجوز توجيه الاتهام أو محاكمة المجني عليه في جرائم الابتزاز بشأن أي من الوقائع المنسوبة إليه؛ وذلك إذا بادر بالإبلاغ عن مرتكب جريمة الابتزاز .

**السجن 5 سنوات ونصف مليون غرامة عقوبة التحرش والابتزاز**

أفرد مشروع نظام مكافحة التحرش من الجنسين الذي درسته لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى، المواد (13 - 14 - 15 (للعقوبات المقررة على المخالفين، إذ نصت المادة الـ13 على: «دون الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعاً أو نظاماً، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على 5 سنوات، وبغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً يشكل جريمة وفق ما نصت عليه المادة الأولى»، والمادة الـ14» :يعاقب على الشروع، أو المساعدة، أو الاتفاق، أو التحريض، أو التستر، أو الادعاء كيداً بما لا يزيد على نصف الحد الأعلى من العقوبة المقررة للفعل التام»، والمادة الـ15: «يجب ألا تقل مدة السجن عن 6 أشهر، والغرامة عن 50 ألف ريال إذا وقعت جريمة التحرش أو جريمة الابتزاز في الحالات الآتية: ضد طفل حتى لو لم يكن الفاعل عالما بكون المجني عليه طفلاً، ضد أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة، في مكان عبادة أو عمل أو دراسة، من له إشراف أو مسؤولية أو سلطة على المجني عليه، من أكثر من شخص أو ضد أكثر من شخص، إذا كان مرتكب الفعل والمجني عليه من جنس واحد، إذا كان المجني عليه نائماً أو فاقداً للوعي أو من في حكمهما، إذا كانت الجريمة في حالة الأزمات أو الكوارث أو الحوادث، وفي حالة عودة مرتكب الفعل لارتكاب الجريمة». وأوضحت المادة الـ16 الإجراءات التي تتخذ في شأن المجني عليه في مرحلة الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة، وهي: إعلامه بحقوقه النظامية، وما أسفرت عنه الإجراءات، وعرضه على طبيب أو مختص، إذا طلب المجني عليه ذلك، أو تبين أنه بحاجة إلى رعاية طبية أو نفسية أو اجتماعية.

وأخيرا أشارت المادة الـ17 إلى نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية، والعمل به بعد 30 يوماً من تاريخ نشره.

# إذا كانت المدة أقل من عامين

# »العمل": الاستقالة تضيع مكافأة نهاية الخدمة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 13 شعبان 1439هـ - 23 إبريل 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1636653

»عكاظ» (الدمام @okaz_economy )

أكد رئيس قسم خدمات العملاء والعلاقات العمالية والمنسق الإعلامي لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمحافظة القطيف إبراهيم المرزوق، أنه إذا تقدم العامل باستقالته وكانت مدة خدمته أقل من عامين لا يستحق مكافأة نهاية الخدمة، وإذا كانت المدة عامين استحق ثلث المكافأة، وإذا كانت 5 أعوام استحق العامل ثلثي المكافأة، وفي حال وصلت إلى 10



---

**حقوق الإنسان في الصحافة**

أعوام فأكثر فإنه يستحق المكافأة كاملة بغض النظر عن نوع نهاية الخدمة بالاستقالة أو بإنهاء العقد.
جاء ذلك خلال ورشة عمل مفتوحة، نظمتها غرفة تجارة وصناعة الأحساء بمقرها الرئيسي أخيرا، تحت عنوان «حالات عقود العمل وطريقة احتساب مكافأة نهاية الخدمة»، ضمن خطة وبرامج عمل الغرفة المتنوعة للمساهمة في التعريف بنظام العمل وتعديلاته الجديدة، ودوره في تنظيم سوق العمل في المملكة، وزيادة كفاءته وإنتاجيته، بما يدعم الحراك التنموي والاقتصادي الوطني.
وبين المرزوق شروط استحقاق مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنوع العقد، وسبب انتهاء العلاقة العمالية، والراتب ومدة الخدمة.
وأشار إلى أن المكافأة من حقوق العامل على صاحب العمل في حالة انتهاء عقد العمل، إذ أوجب المشرع السعودي على صاحب العمل دفعها للعامل عند انتهاء عقد العمل، سواء كان عقد العمل محدد المدة أو غير محدد المدة.
وذكر أنه وفقاً للمادة 84 من النظام تحتسب أجزاء السنة بنسبة ما قضاه في العمل، وتحسب من الأجر الأخير، إلا أن المادة تشير إلى أنه إذا انتهت علاقة العمل وجب على صاحب العمل أن يدفع إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل عام من الأعوام الخمسة الأولى، وأجر شهر عن كل عام من الأعوام التالية، ويتخذ الأجر الأخير أساساً لحساب المكافأة، ويستحق العامل مكافأة عن أجزاء العام بنسبة ما قضاه منها في العمل.

# "التستر التجاري".. برغم الجهود والمتابعة.. "السوق السوداء" تزدهر و"الاقتصاد الخفي" قائم

# المطالبة بإنشاء محاكم متخصصة ومراقبة تحويل أموال "العمالة" وتطبيق القوانين الصارمة

المصدر: جريدة سبق الاحد 13 شعبان 1439هـ - 29 أبريل 2018م
https://sabq.org/FdQLq2

سبق تقول للمسؤول :برغم عقوبة السجن لسنتين، وغرامة المليون ريال، والتشهير في الصحف المحلية، والترحيل خارج المملكة؛ لا يزال "التستر التجاري" يتغلغل في نسيج الأسواق السعودية بشكل عميق ومخيف، يصعب محاصرته والقضاء عليه.. وبرغم تحذير الجهات المعنية من الآثار السلبية الكبيرة على الاقتصاد الوطني كتحويل الأموال خارج المملكة، ورفع مستوى البطالة بين الشباب، وانتشار الغش التجاري والتقليد، وغيرها من الإشكاليات الاقتصادية المؤثرة على المواطن السعودي؛ إلا أن "الاقتصاد الخفي" قائم، و"السوق السوداء" مزدهرة، وتسجيل الأنشطة والمحلات المسجلة بأسماء سعوديين وهي مملوكة فعلياً وبشكل مخالف لوافدين؛ لا تزال مستمرة.
وعليه فإن ما تَحقق من ضبطيات في إطار حملات مكافحة "التستر التجاري"، وما كشفته من استغلال بشع، ومخالفات جسيمة يرتكبها بعض المواطنين "المتسترين"، والعمالة "المتستر عليها" في قطاع المقاولات، والتجزئة، والأقمشة والمفروشات، والذهب، وقطع غيار السيارات، والمطاعم، وغيرها؛ يثبت -بما لا يدع مجالاً للشك- أن تفشي "التستر التجاري" ظاهرة سلبية في السوق السعودي؛ إذ تقدر حجم خسائر الاقتصاد الوطني منه بأكثر من 100 مليار ريال سنوياً -أرقام غير رسمية- مما يتطلب من الجميع محاصرة هذه الآفة والقضاء عليها بكل السبل.
إن من الأسباب التي ساعدت على تفشي هذه الظاهرة؛ أنه لا توجد -حتى الآن -أنظمة تشريعية خاصة بها، وإن وُجدت لا تُطَبّق بصرامة، إلى جانب ضعف الرقابة على الأسواق والمحلات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة السيطرة على منافذ التستر لكثرتها، إضافة إلى عدم وعي، ورغبة بعض المواطنين "المتسترين" في الربح القليل دون بذل جهد لتحقيقه، ووجود عامل وافد أتيحت له الفرصة للكسب السريع والغش؛ مما أدى إلى استفحال ظاهرة "التستر التجاري" بهذا الشكل المخيف.

وبرغم أن "البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري" لمراقبة حركة الأموال ما بين الموردين ومنافذ البيع أطلق هذا العام بمشاركة أربع جهات حكومية هي (وزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة الداخلية، وبعض الجهات حكومية الأخرى)؛ فإن المشكلة لا تزال عميقة في أسواقنا المحلية، ويشتكي منها الجميع، ويتطلب الأمر مزيداً من الأنظمة الصارمة، وآليات التطبيق الحازمة؛ فقد ارتفعت قضايا "التستر التجاري" المحالة للنيابة العامة من قِبَل وزارة التجارة والاستثمار إلى حوالى الضعفين خلال العامين الماضيين، وبنسبة 200%، وأظهر بيان صادر من وزارة التجارة والاستثمار للعام الماضي 1438هـ، أن حالات ضبط المخالفين بلغت 871 حالة، وأن 290 مواطناً متورطاً في قضايا التستر.

لذا نتجه إلى الجهات المعنية؛ مطالبين بمزيد من الحزم والحسم في مكافحة ظاهرة "التستر التجاري" التي تتطلب النظر في حلول جديدة؛ كإنشاء محاكم متخصصة، وعقوبات جديدة رادعة، ورفع مستوى الخدمة المقدمة للمستهلك، وحصر القطاعات التي يسهل فيها التستر التجاري مثل البقالات، وورش السيارات، وقطع الغيار، والمطاعم وغيرها، والعمل على تطبيق الأحكام واجبة النفاذ، وإغلاق الأنشطة التجارية، وتصفيته، وشطب السجلات التجارية المخالفة.. إلخ.

فالقضاء على "التستر التجاري" أو الحد منه بنسبة كبيرة؛ مَهمة صعبة؛ لكنها ضرورية لتقليل الأثر السلبي الذي يُحدثه على المواطن السعودي والاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

# «الصحة» تحصد جائزتين عالميتين عن برنامج أداء الصحة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2018م
http://www.alriyadh.com/1678234

الرياض - واس

حصدت وزارة الصحة جائزتين عالميتين من منظمة الإدارات الاستشارية في لندن عن برنامج أداء الصحة الذي تنفذه الوزارة وحققت فيه نتائج إيجابية ، حيث كانت الجائزة الأولى تقديرية في مجال تحسين الخدمات العامة، والثانية جائزة أفضل مشروع بالمستوى الدولي للعام 2018. MCA international Award 2018

وكانت الصحة قد تقدمت ببرنامج أداء الصحة الذي يتم تطبيقه حالياً في 72 مستشفى في مناطق المملكة بهدف رفع مستويات الإنتاجية وكفاءة الأداء في محاور الخدمات الرئيسة بقياس 42 مؤشراً بالطوارئ، التنويم، العيادات الخارجية ، العنايات المركزة، العمليات، المختبرات، الأشعة كما يتم قياس مؤشرات الرضى. ومن ثم يتم إستهداف الفرص بالتحسين.

يذكر أن الصحة قامت بتنفيذ العديد من البرامج الخدمية وإطلاق المبادرات النوعية التي أسهمت بحمد الله في تجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة الأداء في المرافق الصحية ، كما تم تحقيق نتائج مرضية في برنامج )أداء الصحة ) وهو مايتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للتحول الوطني 2020 نحو تحقيق رؤية المملكة 2030.

ويأتي إطلاق منظومة الصحة مبادراتها لبرنامج التحول الوطني سعياً للعمل على توفير قيمة مضافة في "الصحة" من خلال تحسين النتائج الصحية والحصول على الخدمات الصحية وطريقة تقديم الرعاية الصحية للمرضى وكذلك توفير رعاية صحية متكاملة ترتقي لأرفع المعايير الدولية.

وتعلن منظمة الإدارات الاستشارية ومقرها في لندن عن جوائزها في عدة محاور إدارية وقيادية للمؤسسات التي تقدم مشاريعا نوعية تطويرية في مجالات متعددة.

# «الشورى» يبحث تعديلات على نظام المرور و«مكافحة التستر» ضمن عدد من الموضوعات التي أُحيلت للمناقشة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/571798

جابر المالكي

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى عدداً من الموضوعات على جدول أعمال المجلس، تضمنت مقترحات قدمها أعضاء المجلس استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس، وعدة تقارير لعدد من الجهات الحكومية ومشروعات اتفاق ومذكرات للتفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة منها تعديلات على نظامي المرور ومكافحة التستر.جاء ذلك خلال الاجتماع الرابع للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته اليوم برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري وبحضور معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة عدة تقارير قدمها أعضاء المجلس استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى التي تجيز أن يتقدم عضو المجلس باقتراح نظام جديد أو تعديل على نظام نافذ، وهي تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن مقترح تعديل المادة الثانية من «نظام مكافحة التستر» المقدم من عضو المجلس الدكتور محمد بن عبدالعزيز الجرباء.

عدد من الموضوعات المحالة للنقاش

تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مقترح «نظام دليل إجراءات العمل» المقدم من عضو المجلس الدكتور عبدالعزيز الحرقان.

تقرير لجنة الشؤون الخارجية، بشأن مقترح تعديل»نظام معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 50 وتاريخ 8 / 9 / 1403هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور ناصح البقمي.

تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن اقتراح إضافة مادة جديدة إلى نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/85 ) وتاريخ 26 / 10 / 1428هـ، المقدم من عضو مجلس الشورى الدكتور خالد بن عبدالله الدغيثر.

تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، وهو مقترح مشروع لتعديل المادة (17) من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (161) والتاريخ 11 / 5 / 1428هـ. المقدم من عضو المجلس السابق الأستاذ عبدالعزيز إبراهيم الهدلق.

تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1437 / 1438هـ

تقرير اللجنة المالية بشأن تعديل المادة (25) من نظام إيرادات الدولة

تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي 1437 / 1438هـ.

# 492ألف مستفيد من «التقاعد».. ومعاش ورثة العسكريين بالتساوي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/571768

أمين رزق

قالت المؤسسة العامة للتقاعد أمس إن معاش ورثة المتقاعد العسكري يوزع بالتساوي على المستحقين بحسب النظام، مؤكدة عدم تقديم قروض شخصية لمنسوبي المؤسسة. وأوضحت أن معاشات المستفيدين وفترة خدمتهم تحتسب بناء على التقويم الهجري، وأن التعديل الذي طبق هو موعد الصرف بالميلادي فقط في 25 من كل شهر. واشارت إلى ارتفاع عدد المستفيدين من معاشات التقاعد إلى 482 ألفا حتى نهاية 2017 مقارنة بـ 459 ألفا في 2016 و415 ألفا في عام 2015. وأوضحت أن العدد لم يكن يتجاوز 195 ألفا في 2007، مشيرة إلى أنه بالنسبة لصلة المستفيدين من المعاش فإن 204 آلاف منهم بنات و137 ألف زوجة وحوالى 105 آلاف أبناء، فيما بلغ عدد الوالدين 28.3 ألف والإخوة وأبناء الأبناء 6574 ألفا. وكانت المؤسسة أعلنت عن إستيراتجيتها الجديدة مؤخرا للخمس سنوات المقبلة وكذلك اعتزامها الاستثمار في البنية التحتية والشركات الخاصة من أجل تعزيز العوائد.

# وزير العدل: نقلة نوعية يحظى بها مرفق القضاء وقع برنامج تعاون تنفيذي مع نظيره الموريتاني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 شعبان 1439هـ - 24 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/571759

واس - الرياض

A A

استقبل وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بمكتبه بالرياض أمس، وزير العدل الموريتاني مختار ملل جا. ورحّب معاليه بزيارة وزير العدل الموريتاني، مشيداً بالعلاقات المتينة والمترابطة بين البلدين الشقيقين، التي تأتي امتداداً من رغبة واهتمام قيادة البلدين بتطوير العلاقات الثنائية وتفعيلها بما يصب في مصلحة البلدين.

وجرى خلال الاستقبال توقيع برنامج تعاون تنفيذي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الموريتانية ضمن إطار اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، وكذلك تعزيز التعاون في المجال العدلي والقضائي بين المملكة وموريتانيا، إضافةً إلى مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

كما تطرّق لمسيرة القضاء السعودي المتخصّص، مُؤكداً أنّ الدعم والاهتمام الكبيرين من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- كان له الدور الكبير في النقلة النوعية التي يحظى بها مرفق القضاء بالمملكة.

يُذكر أن وزارة العدل أطلقت مؤخّراً رؤيتها للتعاون الدولي التي تتضمن تعزيز التعاون مع الأجهزة النظيرة في الدول الشقيقة والصديقة, كما أن اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي من أبرز الصكوك الدولية في مجال التعاون القضائي ولها دور كبير في تنفيد بعض الدول الأطراف لالتزاماتها في بعض الاتفاقيات الأممية.

# عضو "شورى" تكشف لـ "عكاظ" التعديلات المقترحة في "المادة 77»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1637007

«A

فارس القحطاني (الرياض @faris377 )

كشفت عضو مجلس الشورى عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتورة سامية بخاري لـ«عكاظ» أن التعديلات الأولية التي حصلت اللجنة على موافقة المجلس على مواءمة دراستها في ما يتعلق بالمادة 77 من نظام العمل، تشمل تعويضاً مادياً لطرفي العلاقة التعاقدية «صاحب العمل والعامل.«

وأوضحت أن التعديلات على المادة 77 نصت على ما يلي:

)أ (ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من صاحب العمل لسبب غير مشروع، يستحق العامل المتضرر من إنهاء العقد تعويضاً على النحو التالي:

-1أجر شهر عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة.

-2أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة.

-3يجب ألا يقل التعويض في الفقرتين (1،2) عن أجر العامل لمدة شهرين.

-4يجوز اتفاق الطرفين على تعويض العامل بمبلغ يتجاوز القدر المحدد في هذه المادة.

)ب (ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من قبل العامل لسبب غير مشروع، يستحق صاحب العمل المتضرر من إنهاء العقد تعويضاً على النحو التالي:

-1أجر 15 يوماً عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة.

-2أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة.

وأضافت بخاري أن هذه التعديلات لا تزال تخضع لعدد من التعديلات والمراجعات على ضوء الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة بحضور عدد من المهتمين وأصحاب العمل والمواطنين، لافتة إلى أن اللجنة تسعى إلى أن يكون التعويض الأكبر من قبل صاحب العمل وهو الطرف الأقوى والتعويض الأقل يكون من قبل العامل لأنه الطرف الأضعف في هذه العلاقة.

يذكر أن المادة 77 المعمول بها حالياً تنص على: ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من أحد الطرفين لسبب غير مشروع يستحق الطرف المتضرر من إنهاء العقد تعويضاً على النحو الآتي:

-1أجر 15 يوماً عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة.

-2أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة.

-3يجب ألا يقل التعويض المشار إليه في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة عن أجر العامل لمدة شهرين

# استقرار معدل البطالة يمهد لخفضها إلى 9 %

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=336464&CategoryID=2

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=336464&CategoryID=2

# "العدل" تعزّز حقوق المرأة بـ 20 قراراً شملت جميع نواحي التعاملات القضائية

# خلال العام الأخير .. بينها تسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح وأخذ موافقتها لفظياً

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2018م
https://sabq.org/g2sr49

«A
عزّزت وزارة العدل من حقوق المرأة، عبر 20 قراراً عدلياً خلال العام الأخير شملت جميع نواحي التعاملات القضائية.
في هذا الاطار وجّه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني؛ مأذوني الأنكحة، بتسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح، وأن يقوم المأذون قبل ضبطه عقد النكاح بأخذ موافقة المرأة، وفق الوجه الشرعي وسماع ذلك بنفسه لفظياً.
بدوره، أكّد الباحث الحقوقي والقانوني المستشار الدكتور عبدالله بن متعب بن ربيق؛ أن هذا القرار العدلي جاء موافقاً للشرع لمنع سلب حق المرأة في الموافقة على الزوج الذي تقدم لها، وتحقيقاً للمبادئ الإسلامية التي تحمي حقوق المسلمين، فقد عزّزت وزارة العدل من حقوق المرأة، عبر 20 قراراً عدلياً خلال العام الأخير، شملت جميع نواحي التعاملات القضائية، وجاءت هذه القرارات علاجاً وقائياً لكثير من قضايا المرأة ومشكلاتها، وحرصت الوزارة على كل ما من شأنه مساعدة المرأة على التخلص من التعقيدات والإجراءات التي كانت تحدُّ من حقوقها.
وأضاف الدكتور ابن ربيق؛ أن قرار تسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح، وأن يقوم المأذون قبل ضبطه عقد النكاح، بأخذ موافقة المرأة وفق الوجه الشرعي وسماع ذلك بنفسه لفظياً، وفق توجيه وزير العدل سيعطي المرأة مزيداً من حقها الشرعي بالموافقة.
وتابع، جاء في صحيح مسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ - قال: "الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، وإذنها سكوتها" وخرجه أبو داود والنسائي بإسناد جيد بلفظ: "ليس للولي مع الثيب أمر، واليتيمة تستأمر، وصمتها إقرارها."

وأكّد الدكتور ابن ربيق؛ أن هذا القرار العدلي جاء موافقاً للشرع لمنع سلب حق المرأة في الموافقة على الزوج الذي تقدم لها، فقد حدث كثير من القضايا الزوجية بسبب منع المرأة من حقها بالموافقة من الزواج، نتج عنها كثير من حالات المفارقة وهدم بيت الزوجية.
وقال جاء الإسلام وأشرق نوره في جميع أصقاع المعمورة، فأعلن مكانة المرأة، ورفع قدرها، وأعظم من شأنها، فأخذت كامل حقوقها، فالمرأة إنسانة مكرمة، وأوصى الإسلام بها وصية كبيرة، ورغب في ذلك، وجعل جزاء ذلك دخول الجنة، والبُعد عن النار، قال - ﷺ -: "من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو كهاتين" وضمّ أصابعه.

# "هدف" يوضّح خطوات تسجيل المنشآت في برنامج التدريب الصيفي يقدم فرصاً تدريبية للطلاب والطالبات في القطاع الخاص وإكسابهم مهارات

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2018م
https://sabq.org/pT4Zv6

A»وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
أوضح صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، أن خطوات تسجيل المنشآت في برنامج التدريب الصيفي "صيفي" سهلة وميسرة؛ من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبرنامج http://saifi.hrdf.org.sa، ومن تبويب حساب جديد، اختيار حساب منشآت، ثم تسجيل البيانات الأساسية للمنشأة، والبريد الإلكتروني؛ حيث ستصل رسالة التفعيل لحساب المنشأة في البرنامج على البريد الإلكتروني المسجل.
ويمكن بعدها للمنشأة الدخول لحسابها بعد التفعيل، ثم تسجيل الفرص التدريبية المتاحة لديها أمام الطلاب والطالبات الراغبين في الالتحاق بالبرنامج؛ للاستفادة من الطاقات السعودية الشابة؛ من خلال تدريبهم على رأس العمل أو في جهات التدريب المعتمدة؛ امتثالاً للأمر السامي الذي يُلزم منشآت القطاع الخاص التي تستخدم 25 عاملاً فأكثر بقبول نسبة من الطلاب والطالبات؛ بهدف التدريب، وإكسابهم مهارات وخبرات عملية خلال فترة الصيف.
وأعد "هدف" دليلاً إرشادياً للمنشآت على الموقع الإلكتروني لـ"صيفي"؛ لشرح كيفية المشاركة في البرنامج؛ حيث يرتكز دور منشآت القطاع الخاص المشاركة في البرنامج على عدة محاور؛ منها المساهمة في الدعم وفق النسب المحددة في القرار الوزاري رقم (1/1047) وتاريخ 8/ 3/ 1429هـ، وتنفيذ التدريب سواء التدريب على رأس العمل أو التدريب لدى الجهات التدريبية، وإصدار شهادة للمتدربين بعد انتهاء المدة التدريبية المحددة.
وأكد الصندوق أهمية التزام المنشآت بجودة التدريب والانضباط وغرس قيم العمل في الطلبة المستفيدين من التدريب؛ وذلك من أجل إكسابهم المهارات والخبرات المناسبة؛ لتكون عوناً لهم في الدخول إلى سوق العمل، حينما يحصل المتدرب على فرصة عمل بأي من القطاعات التي نال فيها دورات تدريبية، أو اكتسب مهارات وخبرات تؤهله لهذا العمل.
ويقدم "صيفي"، فرصاً تدريبية للطلاب والطالبات في منشآت القطاع الخاص؛ على ألا يقل عمر الطالب أو الطالبة عن 17 سنة؛ بهدف إكسابهم مهارات وخبرة عملية خلال فترة الصيف، وتأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل.
وينقسم التدريب في "صيفي" إلى نوعين؛ الأول: التدريب على رأس العمل، وهو التدريب الذي يتم داخل منشآت القطاع الخاص، ويعمل فيه الطالب أو الطالبة إلى جانب موظف المنشأة لاكتساب الخبرة والتعرف على بيئة العمل، والثاني:

التدريب لدى جهات تدريبية، وهو التدريب الذي يتم في جهات تدريبية معتمدة بتمويل من منشآت القطاع الخاص التي يتعذر عليها التدريب على رأس العمل، أو لديها الرغبة في تدريب الطلاب لدى جهات تدريبية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# إصلاحات في سوق العمل تمنح مرونة لتنقل العمالة الوافدة الماهرة بين المنشآت

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2018م
http://www.aleqt.com/2018/04/30/article_1378401.html

فهد الطلال من الرياض

تعكف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، على إجراء تعديلات جديدة في العلاقة التعاقديّة بين صاحب العمل والعامل الوافد، وذلك بمنح العمالة الوافدة ذات المهارة المرتفعة مرونة أكثر في التنقل بين المنشآت في سوق العمل، في مدة زمنية محددة، إذا انتهت علاقته التعاقديّة السابقة.

وقال لـ"الاقتصادية" وكيل الوزارة للسياسات العمالية الدكتور أحمد قطان، إن المشروع ما زال تحت الدراسة لحين اعتماده بصورته النهائية، وإعلان تفاصيله بشكل أوسع، مشيرا إلى أن الالتزام بالعقد شرط أساسي وملزم بين الطرفين، حيث إذا خالف العامل الوافد العقد فهناك إجراءات نظامية يترتب عليها إيقاع المخالفة وفقا للعقد، بينما إذا انتهت العلاقة التعاقدية بين الطرفين، يتم دراسة آلية لمنح الوافد فرصة الانتقال إلى جهة أخرى خلال فترة زمنية معينة.

وأكد قطان أن حرية التنقل للعمالة الوافدة تعتبر من العوامل الإيجابية للسوق؛ حيث تجعل السوق أكثر جذبا للعمالة الوافدة الأكثر مهارة، بينما تبدأ العمالة الأقل مهارة بالخروج، وبالتالي ترتفع مستوى التنافسية.

وتأتي هذه الإصلاحات ضمن تغييرات هيكلية يمر بها الاقتصاد السعودي على كل الأصعدة لزيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الموارد البشرية وتعزيز التنافسية وإيجاد بيئة أعمال جاذبة تنسجم مع متطلبات مراحل برامج التحول الوطني و"رؤية المملكة 2030".

وكانت كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي، قد أكدت الشهر الماضي، أن السعودية تواصل إحراز تقدم جيد في تنفيذ برنامجها الإصلاحي الطموح، من خلال عدة إجراءات.

وأشارت إلى أن صندوق النقد الدولي يتوقع ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هذا العام.

وأعلنت السعودية برنامجا للإصلاح الاقتصادي وفق "رؤية 2030"، لتنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على إيرادات النفط كمحرك وحيد لاقتصاد البلاد.

ومددت الحكومة التوازن المالي، من عام 2020، إلى عام 2023 لتخفيف أثر الإصلاحات على الاقتصاد السعودي.

ووفقا لبيان موازنة 2018، تتوقع السعودية، نمو الاقتصاد المحلي 2.7 في المائة العام الجاري.

فيما يتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد السعودي 1.2 في المائة في 2018.

# «العمل»: تقديم الحماية لسيدة تعرضت للعنف من قبل أخيها في صبيا

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
http://www.alriyadh.com/1679922

متابعة - "الرياض "
ذكرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تغريدة عبر حسابها الرسمي على "تويتر" اليوم الاثنين أن الفريق التنفيذي لوحدة الحماية الاجتماعية في جازان يتدخل لتقديم الحماية اللازمة لسيدة تعرضت للعنف من قبل أخيها في محافظة صبيا، وذلك بالتنسيق مع الجهات الأمنية، ويجري العمل على دراسة الحالة اجتماعيا وفقا لنظام الحماية من الإيذاء.

# تخصيص قضاة للعمل في القضاء العمالي وتدريبهم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
http://www.alriyadh.com/1679920

الرياض - واس
اعتمد المجلس الأعلى للقضاء خلال اجتماعه الثامن في دورته الثالثة التي عقدت يوم الأربعاء 16 /8 /1439هـ ,برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بحضور أصحاب المعالي والفضيلة أعضاء المجلس، تخصيص قضاة للعمل في القضاء العمالي ,وتدريبهم على هذا التخصص القضائي بالتنسيق مع مركز التدريب العدلي بوزارة العدل.
وبين معالي الأمين العام المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان بن محمد النشوان، أن المجلس بحث خلال الاجتماع افتتاح دوائر بالمحاكم العامة ومحاكم الأحوال الشخصية تنظر الدعاوى وقضايا التركات التي تزيد قيمتها على مائة مليون ريال.
وأضاف أن المجلس ناقش آلية اختيار المفتشين القضائيين بناءً على ما ورد من أصحاب الفضيلة أعضاء المجلس المتفرغين.
كما اعتمد المجلس تسمية الدوائر القضائية المشاركة في حج هذا العام **1439**هـ ،ووافق على المحضر المعد من الأمانة العامة بشأن تسمية رؤساء ومساعدين لعددٍ من المحاكم.
وذكر النشوان أن المجلس الأعلى للقضاء نظر حسب اختصاصه المنصوص عليه في نظام القضاء في جملة من الموضوعات المتعلقة بالشؤون الوظيفية للقضاة من نقل وتعيين وترقية وندب وإحالة على التقاعد وإنهاء خدمة وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.
واطلع المجلس الأعلى للقضاء خلال الاجتماع الثامن للدورة الحالية على بعض الشكاوى الواردة , واتخذ بشأنها التوصيات اللازمة.
وفي ختام تصريحه شكر معالي الأمين العام المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء ،خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - على ما يلقاه القضاء من عناية واهتمام سائلاً

المولى عز وجل أن يجعل فيما توصل إليه أصحاب المعالي والفضيلة أعضاء المجلس من توصيات وقرارات النفع والخير للبلاد والعباد.

# «المراقبة»: شركات التأمين تتحمل تكاليف علاج المواطن عند علاجه في المستشفيات الحكومية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
http://www.al-madina.com/article/572896

نايف الحربي - الرياض

طالب ديوان المراقبة العامة وزارة الصحة إلزام شركات التأمين بتكاليف علاج المواطن السعودي المشمول بالتأمين الصحي عند علاجه في المستشفيات الحكومية ومطالبة شركات التأمين بهذه التكاليف.

وشدد ديوان المراقبة العامة على ضرورة وضع آلية مناسبة لتحديد المواطنين المشمولين بالتأمين وإصدار فواتير بتكاليف علاجهم ومطالبة شركات التأمين بهذه التكاليف.

وكان ديوان المراقبة العامة لاحظ أن خزينة الدولة تتحمل تكاليف علاج منسوبي الجهات الحكومية من هيئات ومؤسسات وشركات تقوم بالتأمين الصحي على منسوبيها من المواطنين والمتعاقدين المشمولين بالتأمين الصحي مرتين الأولى عن طريق تحمل تكلفة التأمين لدى أحد الشركات المصرح لها بالتأمين والثانية عن طريق علاج المواطن المشمول بالتأمين الصحي مجاناً عند مراجعته لأحد المستشفيات الحكومية أو أن تكلفة التأمين مدفوعة من قبل القطاع الخاص المدعوم من قبل الدولة وتتحمل الدولة علاج المواطن مرة أخرى مجاناً.

# 54ألف طلب مقيد بـ "تنفيذ الرياض" خلال 3 شهور نسبة النمو بلغت 58٪ مقارنة بالعام الماضي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
http://www.al-madina.com/article/572868

عبدالله الحمد - الرياض

كشفت إحصائية عدليّة جديدة عن نمو معدّل الطلبات المقيّدة في محكمة التنفيذ بالرياض بنسبة 58%. وجاءت حصيلة المحكمة وفق الإحصائية من الطلبات المقيّدة خلال الثلاثة الأشهر الماضية 53982 طلباً مقيداً، فيما بلغت خلال الفترة ذاتها من العام الماضي 34215 طلباً مقيداً بزيادة في عدد الطلبات تقترب من 20 ألف طلب عن الماضي.

وكان معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني؛ قد أطلق خدمتَي التحقّق والسداد الإلكترونيتين بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ بما يسهم في استغناء المستفيدين عن مراجعتها، ويساعد على تقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية.
وعدّ رئيس محكمة التنفيذ بالرياض عبدالله البهلال ارتفاع نسبة النمو في معدّل الطلبات المقيّدة في المحكمة ثمرة من ثمار التحول الرقمي الذي تخوضه الوزا**ر**ة ضمن خططها في تطوير المرافق العدلية للتسهيل على المستفيدين للاستفادة من الخدمة العدلية.
ولفت النظر إلى أن محكمة التنفيذ بالرياض تعمل وفق الخطط الطموحة للوزارة المتمثلة في تسخير مختلف الأدوات التقنية والتطبيقات الإلكترونية لتخفيف الضغط على المحاكم ولتسريع وتيرة العمل ومضاعفة نسب الإنجاز بعيداً عن التدخل البشري الذي يقلل من معدلات الإنجاز.

# اللائحة الجديدة طالبت بنقلهم من مراكز الرعاية النهارية

# أسر ذوي الإعاقة: التعليم العام غير مهيأ لـ٥٠ أنصاف الأذكياء«

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1639254

فيصل مجرشي (جدة @majrashi555)
انتقد عدد من أولياء أمور ذوي الإعاقة، اللائحة الجديدة التي سنتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المنظمة لنشاط مراكز الرعاية النهارية، والتي تشرف عليها الوزارة، مشيرين إلى أنها تحرم ابناءهم من ذوي الاحتياجات الخاصة من بيئة مناسبة يتلقون فيها التعليم والترفيه والتدريب والدمج في المجتمع.
واستغربوا بند اللائحة المتضمن نقل من تزيد نسبة ذكائه على **50%** إلى مدارس التعليم العام، بدلا من استمراره في مراكز الرعاية النهارية، مشيرين إلى أن أبناءهم يجدون صعوبة بالغة أثناء الدراسة في التعليم العام، بدعوى أنها غير مهيأة لهم، وتفتقد للأخصائيين الذين في مراكز الرعاية، مطالبين بإشراك عدد من أولياء ذوي الإعاقة في اللجنة التي شكلتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لسن اللائحة الجديدة.
واعتبر سلطان الشهري اللائحة الجديدة التي أطلقتها وزارة العمل غير مدروسة، مشيرا إلى أنها لم تراع ظروف ذوي الاحتياجات الخاصة، وستحدث لكثير منهم انتكاسة.
ورأى أن بند اللائحة الذي ينص على نقل من تزيد نسبة ذكائه على 50% إلى مدارس التعليم العام غير مجد، لافتا إلى أنه في حال تطبيق هذا القرار، سيتراجع مستوى ذوي الإعاقة، خصوصا أنهم سيتجهون إلى بيئة مغايرة لهم، وربما تنعكس سلبا على نفسياتهم، لاسيما أنهم سيحتكون مع طلاب أصحاء، يشعرون معهم بالفرق في التفكير، بينما تواجدهم في مراكز الرعاية يساعدهم على التعليم دون الشعور بالنقص الذي سيجدونه في مدارس التعليم.
وطالب سعد الله الزهراني وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإعادة النظر في اللائحة الجديدة المنظمة لنشاط مراكز الرعاية النهارية، موضحا أن مدارس التعليم العام للأسف تفتقد لأخصائيين اجتماعيين يحملون شهادات من هيئة التخصصات الصحية، مشيرا إلى أن غالبية المرشدين في المدارس غير متخصصين، ولا يستطيعون التعامل مع ذوي الإعاقة بالطريقة المثلى الصحيحة التي توفرها لها مراكز الرعاية النهارية التي تشرف عليها وزارة العمل.
وشدد عبدالكريم الحربي، على أهمية أن يشارك أولياء أمور ذوي الإعاقة في اللجنة التي شكلتها وزارة العمل لسن اللائحة الجديدة لنشاط مراكز الرعاية النهارية، لأنهم الأعلم بظروف أبنائهم، وقدرتهم على الاندماج في مدارس التعليم العام، معتبرا قرار نقل من تزيد نسبة ذكائه على 50% إلى التعليم العام غير مدروس، وسيؤثر سلبا عليهم.
وتساءل عبدالرزاق الدعجاني عن كيفية تنفيذ عملية النقل، موضحا أن هناك من الطلاب من ذوي الإعاقة من يدرس في المرحلة المتوسطة ويبلغ من العمر 35 عاما، مضيفا: «كيف يدرس هذا الطالب مع أقرانه الأصحاء الذين لا تزيد أعمارهم على 14 عاما؟.«

وأكد إبراهيم الحارثي أن مراكز الرعاية النهارية تحتضن حالات مختلفة من ذوي الإعاقة منها التوحد والتأخر الذهني وحالات متلازمة داون، ومن الصعب دمجهم في مدارس التعليم العام، خصوصا أن الطلاب الأسوياء فيها غير مهيئين لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة، ويفتقدون لثقافة الإعاقة والتعامل الأمثل مع هذه الشريحة.

# 34 -25الفئة العمرية الأكثر إصابة في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=337140&CategoryID=2

**الرياض: بندر التركي 2018-05-08 2:21 AM**

ارتفعت إصابات العمل في القطاع الخاص في الربع الرابع من عام 2017 بنسبة 16 %، حيث زادت الأعداد لتصل إلى 9.507 إصابات مقابل 7.908 إصابات في الربع الثالث من ذات العام، وتصدرت الرياض من حيث المصابين.

الرياض تتصدر

ذكرت الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن »الرياض تصدرت إصابات العمل في القطاع الخاص بـ 2.060 إصابة، حيث تتراوح أعمار أغلب المصابين ما بين 25 إلى 39 عاما، وحلت المنطقة الشرقية في المرتبة الثانية بعدد 1.975 إصابة، وكانت المرتبة الثالثة من حيث عدد الإصابات لمنطقة مكة المكرمة ومحافظة جدة بعدد 1.905 مصابين، لتتوزع بقية الإصابات على كافة مناطق المملكة.«

الأكثر تضرراً

أوضحت الإحصائيات أن «الفئة العمرية الأكثر تضرراً من الإصابات ما بين 30 **34** – سنة، حيث بلغ عدد إصابات هذه الفئة خلال ثلاثة أشهر نحو 2.148 إصابة، لتأتي بعدها الفئة العمرية من 25-29 سنة بـ 1.885 مصابا في جميع مناطق المملكة، أما الفئة العمرية الثالثة من حيث عدد الإصابات فكانت من نصيب **35-39**سنة، بينما كانت الفئة العمرية ما بين 15 إلى 19 عاما أقل في الإصابات في الربع الرابع من العام بعدد 10 إصابات.«

وكانت إحصائية الربع الثالث منw العام الحالي قد بينت أن «54% من العمال المصابين في قطاع التشييد والبناء، حيث بلغ عدد المصابين في هذا القطاع **3601**عامل، لتأتي الصناعات التحويلية ثانيا بعدد 1561 عاملا.«

الصناعات التحويلية

أوضحت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تقريرها الربعي الثالث، أن »الإصابات توزعت على عدد من الأنشطة الاقتصادية، مؤكدة أن قطاع التشييد والبناء والصناعات التحويلية يعد من أكثر الأنشطة التي تعرض العاملون فيها إلى إصابات، فيما جاء قطاع التجارة ثالثا بـ 1387 إصابة«، مبينة في إحصائيتها الأخيرة أن نشاط الزراعة والصيد جاء أخيرا لوجود 46 إصابة عمل.

لمنطقة الشرقية

قالت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إن «المنطقة الشرقية تصدرت قائمة الترتيب نظرا لوجود 1911 عاملا مصابا في كافة الأنشطة الاقتصادية للمنشآت، بينما منطقة مكة المكرمة/ جدة ثانيا بعدد 1637 إصابة، والعاصمة الرياض ثالثا نظرا لوجود 1567 إصابة عمل، فيما جاءت محافظة الدوادمي والجوف في مؤخرة الترتيب بعدد إصابة واحدة لكل محافظة.

وأضافت أن «أعلى الإصابات في التشييد والبناء كانت من نصيب مكتب المنطقة الشرقية بعدد 757 إصابة، ثم منطقة مكة المكرمة/ جدة بـ 669 إصابة عمل، أما في العاصمة الرياض فقد تعرض ما يقارب 692 من عمالة التشييد والبناء للإصابة، وجاءت منطقة الجوف في المرتبة الأخيرة نظرا لعدم وجود أي إصابات تذكر في القطاع.«

# مجلس الوزراء يوافق على مبادرة المدارس المستقلة واستراتيجية الأمن الغذائي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4578275

وافق مجلس الوزراء بعد اطلاعه على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (2 - 13 / 39 / ت) وتاريخ 25 / 6 / 1439هـ، على مبادرة (المدارس المستقلة)، وذلك بتحويل 25 مدرسة حكومية ليكون تشغيلها من القطاع الخاص، وأن تتولى اللجنة الإشرافية لقطاع التعليم تنفيذ تلك المبادرة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قواعد عمل اللجان الإشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص ومهماتها.

كما وافق المجلس خلال جلسته في قصر السلام بجدة أمس (الثلثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للحبوب على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (19 - 22 / 39 / د) وتاريخ 11 / 5 / 1439هـ ورقم (33 - 26 / 39 / د) وتاريخ 28 / 5 / 1439هـ على استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها.

وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي جرى بينه ورئيس كولومبيا خوان مانويل سانتوس، ونتائج استقباله وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان عقب الجلسة – بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء، رفع الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على رعايته حفلة وضع حجر الأساس لمشروع (القدية) الوجهة الترفيهية والرياضية والثقافية الجديدة في المملكة، الذي سيتم إنشاؤه غرب عاصمة المملكة الرياض على مساحة 334 كيلو مترا مربعاً، ويتضمن العديد من الخيارات الترفيهية والأنشطة الرياضية والثقافية، ومن المتوقع أن يستقبل نحو 17 مليون زائر بحلول عام 2030 ويوفر نحو 57 ألف فرصة عمل جديدة للمواطنين السعوديين، وسيسهم عند اكتماله في تعزيز نمو الإيرادات غير النفطية للمملكة.

وثمن مجلس الوزراء، خطة تنفيذ (برنامج التخصيص) الذي اعتمده مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، الذي يسعى بمشيئة الله تعالى إلى رفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني، وزيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40 في المئة إلى 65 في المئة بحلول عام 2030، وزيادة عدد الوظائف والاستثمارات غير الحكومية، ورفع جودة الخدمات وشمولها لأكبر عدد من المستفيدين.

واطلع المجلس بعد ذلك على عدد من التقارير عن تطورات الأحداث في المنطقة والعالم، وشدد على مضامين بيان وفد المملكة، في الحدث رفيع المستوى عن بناء السلام والحفاظ على السلام الذي انعقد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما اشتمل عليه من تأكيد المملكة أن الركيزة الأساسية للعمل على بناء السلام والحفاظ عليه تتمثل في تحقيق العدالة، وأنه بدونها لن يزدهر السلام، وما تضمنه البيان عن مبادرات المملكة في هذا السبيل، ضمن دأبها المستمر لحل النزاعات بالطرق السلمية، وتأكيد على ضرورة أن يكون للأمم المتحدة دور أكثر فعالية في بناء السلام وتثبيت أسسه ودعائمه.

# «الشورى": السوق السعودية لن تستطيع استيعاب اكتتاب «أرامكو»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4578285

رأى مجلس الشورى أن السوق المالية السعودية لن تستطيع استيعاب الطرح الأولي الضخم لاكتتاب شركة «أرامكو»، مشيراً إلى أن حجم الطرح يمثل أكبر عملية اكتتاب عام من ناحية القيمة المالية في التاريخ. ورفض المجلس في جلسته العادية الـ35 المنعقدة أمس (الثلثاء)، توصية لعضو المجلس الدكتور خالد العقيل تنص على: «تسهيل حصول المؤسسات والأفراد السعوديين على أكبر حصة من الاكتتاب في طرح أسهم شركة أرامكو السعودية، والعمل على ألا تقل نسبة حصصهم عن 50 في المئة من مجمل اكتتاب أسهم «أرامكو» المطروحة مع تحديد نسبة دنيا لحصول المواطنين من أسهم الشركة لتعظيم ثروة البلاد وتعميمها على أكبر قدر من المواطنين.«

في شأن متصل، نفت «أرامكو» السعودية صلتها بعملات رقمية يتم تداولها عبر المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي.

قالت الشركة في تغريدة عبر حسابها في «تويتر»، «نظراً لما لوحظ، أخيراً، من تداول مواد عبر مواقع وحسابات مجهولة المصدر لعملات رقمية ذات صلة بالشركة، فإن أرامكو السعودية تنفي صلتها بذلك وتحذر من هذه المواقع والحسابات، وترجو من الجميع عدم التجاوب معها».

# «الصحة العالمية" تصف دور المملكة الإقليمي والعالمي بـ «الريادي"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4578281

وصف المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، الدور الذي تؤديه المملكة في المنطقة والعالم بـ"الفاعل والريادي"، مبينًا أن الهدف الأساسي لزيارته المملكة هو تعزيز الشراكة مع مركز الملك سلمان للإغاثة في مجال العمل الإنساني.

وأعرب غيبريسوس خلال زيارته مقر المركز في الرياض أول من أمس عن إعجابه الكبير بالمركز وعمله الناجح في ميدان العمل الإنساني والإغاثي رغم حداثة نشأته، منوهًا بالتأثير الإيجابي للمركز في العالم وبشراكة منظمة الصحة العالمية المتميزة معه في مكافحة وباء الكوليرا في اليمن التي أسهمت في تخفيض نسبة الإصابة بالوباء.

وقال - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إننا نحتاج لمواصلة الجهود لمنع أي تفشي ممكن للكوليرا في اليمن مرة أخرى، مشيرًا إلى المنظمة ستبدأ في أوائل شهر ايار (مايو) بتقديم التطعيمات اللازمة للسكان لمكافحة المرض، الأمر الذي يدل على الدعم السخي المقدم من المركز للمنظمة وعلى قوة الشراكة بين الجانبين.

وكان مدير منظمة الصحة العالمية وقع والمستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة في مقر المركز بالرياض أول من أمس على برنامج تنفيذي لتعزيز الشراكة الاستراتيجية المتبادلة بين الجانبين، بهدف ترسيخ علاقات التعاون الثنائي وتعزيز وإرساء شراكة استراتيجية متبادلة في

البرامج الصحية بالدول المستهدفة وبناء القدرات والتدريب بين المركز والمنظمة، وكذلك إيجاد شراكة إنسانية فاعلة تعبر عن التزام الجانبين بالعمل المشترك لرفع المعاناة عن الشعوب المتضررة، إلى جانب التعاون البناء في تقديم برامج طبية نوعية في مناطق الكوارث والصراعات، وتبادل المعلومات وإجراء الدراسات والبحوث التي تهدف إلى رفع كفاءة العمل الإنساني.

كما تم التفاهم على برنامج تنفيذي مشترك استجابة لحماية الأطفال السوريين بتقديم اللقاحات الوقائية لهم لمدة 12 شهرًا، بمبلغ قدره ثلاثة ملايين و300 الف دولار.

يذكر أن مركز الملك سلمان للإغاثة وقع عدة مشروعات مشتركة مع منظمة الصحة العالمية وهي مشروع الاستجابة العاجلة في اليمن لعام 2015، ومشروع توفير محطات الأوكسجين، وتدخل المركز لمكافحة وباء الكوليرا في اليمن لعام 2017 في مجالات التشخيص والعلاج والتنسيق والوقاية والترصد، إضافة إلى مشروع رفع جاهزية مستشفى سادار في منطقة بازار كوكس لتعزيز الرعاية الصحية الثانوية للاجئين الروهينغا في بنغلاديش، ومشروع لقاحات الأطفال دون سن الخامسة في سورية.

# «العدل»: 200 ألف جلسة قضائية للمحاكم خلال شهر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.alriyadh.com/1678694

الرياض - واس

كشفت بوابة ذكاء الأعمال في وزارة العدل, أن محاكم المملكة عقدت أكثر من 200 ألف جلسة خلال شهر رجب المنصرم 1439هـ.

وتشهد مراحل التقاضي تطوراً رقمياً لافتاً سهّل على المترافعين وأعان القضاة وموظفي المحاكم على إتمام المهام وإنجاز القضايا بكل يسر وسهولة.

وتنوعت موضوعات القضايا التي عقدت فيها الجلسات، لتشمل دعاوى في مبالغ مالية، ودعاوى حضانة، وفسخ نكاح، ونفقة، وغيرها من القضايا.

تصدرت محاكم منطقة مكة المكرمة بـ 55097 جلسة، تليها منطقة الرياض بـ 49485 جلسة، ثم المنطقة الشرقية بـ 28560 جلسة، ثم منطقة عسير بـ 14543 جلسة.

وجاءت محاكم منطقة المدينة المنورة في المرتبة الخامسة بـ 12748 جلسة، ثم منطقة القصيم بـ 11590 جلسة، ثم منطقة جازان بـ 10645 جلسة، ثم منطقة تبوك بـ 7580 جلسة، ثم منطقة حائل بـ 4669 جلسة، وسجلت محاكم منطقة الجوف 3757 جلسة، تليها منطقة نجران بـ 3224 جلسة، ثم منطقة الحدود الشمالية بـ 2766 جلسة، ثم منطقة الباحة بـ 2599 جلسة، مسجلة أقل الجلسات في نفس الفترة..

# النحاس: تطوير "أنظمة التقاعد" لتعزيز طمأنينة المشتركين

## التعامل مع التحديات التي تواجهها صناديق التقاعد

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.al-madina.com/article/572070

المدينة - الرياض
قال محافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد بن طلال النحاس: إن الدولة تسعى إلى تحسين وتطوير أنظمة التقاعد وتعزيز رخاء وطمأنينة المشتركين والمتقاعدين، وذلك عن طريق مواجهة التحديات التي تواجها صناديق التقاعد في أنظمة الحماية الاجتماعية على المستوى الدولي. وأضاف: «إننا نتطلع من خلال ورشة العمل هذه إلى الحصول على المعرفة المتعلقة بأنظمة الحماية الاجتماعية وبحث أفضل السبل لتعزيز استدامة أنظمة التقاعد وتأكيد رخاء كل المشمولين في أنظمة التقاعد في المملكة العربية السعودية. واختتمت المؤسسة العامة للتقاعد يوم أمس، فعاليات ورشة العمل التي نظمتها بالتعاون مع البنك الدولي حول «تطوير وتحسين أنظمة التقاعد في المملكة - التوجهات الاستراتيجية»، وذلك بمشاركة خبراء محليين وإقليميين ودوليين من البنك الدولي والمنظمات العالمية، وعدد من المختصين من الشركات الاستشارية، بالإضافة إلى متحدثين من بعض صناديق التقاعد العالمية منها: السويد، تشيلي، مصر، البحرين، والأردن، استعرضوا خلالها التجارب والحلول حول تحسين وإصلاح أنظمة التقاعد، وأهم التحديات التي تواجهها على مستوى العالم. وناقشت فعاليات الورشة التي أقيمت على مدى يومين بفندق كراون بلازا في المدينة الرقمية بالعاصمة الرياض، أوراق عمل مهمة قدمها خبراء في إصلاح أنظمة التقاعد، سعوديين ودوليين، منهم معالي نائب وزير المالية لشؤون الخزانة بجمهورية مصر العربية الدكتور محمد معيط، الذي تناول تجربة جمهورية مصر العربية حول عملية إصلاح أنظمة التقاعد وتجارب وخبرات إصلاح أنظمة المعاشات في الشرق الوسط، فيما تناولت ورقة فيصل قطان من وزارة الاقتصاد والتخطيط كيفية تأطير المعاشات ضمن منظومة شاملة للحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

.

# وثيقة تأمين على السياح.. وحظر الحد الأدنى من الليالي

## هيئة السياحة تصدر دليل حقوق وواجبات المستهلك

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.al-madina.com/article/572089

أمين رزق - جدة - واس - الرياض
ألزمت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، منظمي الرحلات السياحية بوثيقة تأمين سارية المفعول على السياح طَوال مدة الرخصة، ولمدة شهر بعد انقضائها. كما شددت على العاملين بالمرافق السياحية عدم إلزام النزلاء بعدد محدد من الليالي للحجز، وتقديم وجبة ووحدة بديلتين لهم في مرفق سياحي آخر، في حال التأخر عن تسليم غرفهم إلى بعد الرابعة عصرًا لأي سبب.

وأصدرت الهيئة الدليل التوعوي بحقوق وواجبات المستهلك في نظام السياحة ولوائحه التنفيذية. وجاء إصدار الدليل في إطار اهتمام الهيئة بحماية وتعزيز ثقة المستهلك المستفيد من الخدمات السياحية، ورفع الوعي بحقوقه في الحصول على خدمات تُقَدَّم له، نظير المقابل المالي المدفوع لمقدم الخدمة والواجبات المنوط به الالتزام بها، كما أنه يمثل امتدادًا لدعم واهتمام سمو رئيس الهيئة بالمستهلك المستفيد من الخدمات السياحية.

ويهدف الدليل التوعوي بحقوق وواجبات المستهلك في نظام السياحة ولوائحه التنفيذية، إلى نشر المعرفة لدى المستهلك، ورفع الوعي بحقوقه في الحصول على الخدمات المقدمة له بجميع مناطق المملكة، ويشتمل على توضيح حقوق المستهلك وواجباته لخدمات الأنشطة السياحية.

وتضمن الدليل عدم الامتناع عن إسكان المرأة دون محرم، وفقًا للاشتراطات المشار إليها بلائحة مرافق الإيواء السياحي.

ووفقًا للدليل يحق للمستهلك عند الإخلال بحقوقه الواردة في هذا الدليل الرفع بشكوى إلى الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، عن طريق القنوات الإلكترونية للهيئة، أو بتسليمها مناولة لأحد فروع الهيئة أو بتسليمها للجمعية السعودية المختصة «الإيواء السياحي، وكالات السفر والسياحة، الإرشاد السياحي»، أو من خلال مركز الاتصال الهاتفي.

# وزير العدل: نعمل على رفع تصنيف القضاء السعودي وإبرازه عالميا

# ثمّن الموافقة على التباحث حول التعاون القضائي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.al-madina.com/article/572086

واس- الرياض

**A A**

ثمّن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، موافقة مجلس الوزراء على التباحث مع العديد من الدول لإعداد مشروعات اتفاقيات تعاون في المجال القضائي، إضافة إلى إعداد مشروعات مذكرات تفاهم للتعاون بين وزارة العدل في المملكة ونظيراتها في الدول الأخرى.

وقال: إن قرار مجلس الوزراء، يأتي في سياق دعم القيادة المستمر والمتواصل لمرفق القضاء في المملكة، الذي يشهد في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد -حفظهما الله-، تقدمًا وتطورًا في جميع الخدمات المقدمة للمستفيد العدلي.

وأوضح أن الوزارة تعمل على رفع تصنيف القضاء السعودي وإبرازه عالميًّا، باعتباره أحد أهداف الوزارة الاستراتيجية وفقًا لبرنامج التحول الوطني 2020، كما تدرس أفضل الخيارات والسُّبل للتعاون مع المؤسسات الدولية؛ لتبادل المعلومات، والاطلاع على التجارب الأخرى، لإبراز جهود قضاء المملكة وإنجازاتها، وعرض أفضل التجارب والممارسات التي تقوم بها.

وأكد الصمعاني سعي الوزارة إلى تعزيز تعاونها مع الدول المتقدمة في مجال الخدمات العدلية، وتبادل الخبرات، والتعاون في تقديم المساعدات القضائية والقانونية، لافتًا النظر إلى أن القضاء السعودي أصبح يحظى باهتمام دولي كبير، بفضل الله، ثم بفضل ما شهده القطاع من إصلاحات وبناء مؤسسي؛ تنفيذًا لتوجيهات القيادة الرشيدة، وذلك في مجالات مختلفة، مثل قضاء الأحوال الشخصية، والمحاكم التجارية، والتنفيذ، والتحول الرقمي، وغيرها من الخدمات.

وشدد على أنّ للقضاء في المملكة دورًا ملموسًا عالمياً، بما يقوم به من دور حساس في مجال مكافحة الإرهاب، بالتكامل مع أجهزة الدولة الأخرى، عبر توفير ضمانات العدالة المثلى لكل الأطراف باستقلالية كاملة، وفق أصول الشريعة والقانون المعمول بها في المملكة.

# «هدف» يُعِدُّ دليلاً إرشادياً للمنشآت لشرح كيفية التسجيل في «صيفي»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1637627

«عكاظ» (الرياض )

أعد صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، دليلًا إرشاديًا للمنشآت على الموقع الإلكتروني لبرنامج التدريب الصيفي (صيفي) عبر الرابط **http://saifi.hrdf.org.sa**، وذلك لشرح كيفية المشاركة والتسجيل في البرنامج، والاستفادة من الطاقات السعودية الشابة، عبر تدريبهم على رأس العمل أو في جهات التدريب المعتمدة.

ويرتكز دور منشآت القطاع الخاص في المشاركة ببرنامج التدريب الصيفي (صيفي) على عدة محاور، منها الإسهام في الدعم وفق النسب المُحدّدة في القرار الوزاري رقم (1/1047) وتاريخ 8/3/1429 وتنفيذ التدريب سواء التدريب على رأس العمل أو التدريب لدى الجهات التدريبية، وإصدار شهادة للمتدربين بعد انتهاء المدة التدريبية المحددة.

ويحرص «هدف» على سير البرنامج ومتابعة التزام المنشآت بالأمر السامي رقم (7/ب **(2942)**/بتاريخ 1/3/1418 والقرار الوزاري رقم (1047/1) بتاريخ 8/3/1429 الذي يُلزم منشآت القطاع الخاص التي تستخدم 25 عاملًا فأكثر بقبول نسبة من الطلاب والطالبات؛ بهدف التدريب وإكسابهم مهارات وخبرات عملية خلال فترة الصيف.

ويقدم «صيفي» فرصاً تدريبية للطلاب والطالبات في منشآت القطاع الخاص على ألا يقل عمر الطالب أو الطالبة عن 17 سنة، بهدف إكسابهم مهارات وخبرة عملية خلال فترة الصيف، وتأهيلهم لتلبية حاجات سوق العمل.

وينقسم التدريب في «صيفي» إلى نوعين، الأول: التدريب على رأس العمل، وهو التدريب الذي يتم داخل منشآت القطاع الخاص، ويعمل فيه الطالب أو الطالبة إلى جانب موظف المنشأة لاكتساب الخبرة والتعرف على بيئة العمل، والثاني: التدريب لدى جهات تدريبية، وهو التدريب الذي يتم في جهات تدريبية معتمدة بتمويل من منشآت القطاع الخاص التي يتعذر عليها التدريب على رأس العمل، أو لديها الرغبة في تدريب الطلاب لدى جهات تدريبية.

وأكد المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية و«هدف» خالد أباالخيل، أهمية التزام المنشآت بجودة التدريب والانضباط وغرس قيم العمل في الطلبة المستفيدين من التدريب؛ وذلك من أجل إكسابهم المهارات والخبرات المناسبة، لتكون عوناً لهم في الدخول إلى سوق العمل، حينما يحصل المتدرب على فرصة عمل بأي من القطاعات التي نال فيها دورات تدريبية، أو اكتسب مهارات وخبرات تؤهله لهذا العمل.

# "الشورى" يطالب بمعالجة وضع نزيلات الضيافة اللاتي رفض ذووهن تسلمهن

## طالب بتقييم أداء مؤسسات رعاية الفتيات للتأكد من جودة وكفاءة الخدمات

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
https://sabq.org/tM2GTR

طالب مجلس الشورى، اليوم، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالتنسيق مع وزارتَي الصحة والتعليم، لضبط تراخيص افتتاح مراكز التوحد وتنظيم الدعم الحكومي المقدم لها وفقاً لمؤشر أداء تحسن الحالة، كما طالب بتقييم أداء مؤسسات رعاية الفتيات من جهات متخصصة، للتأكد من جودة وكفاءة وفاعلية الخدمات المقدمة للمستفيدات ومعالجة وضع النزيلات في دور الضيافة الاجتماعية اللاتي يرفض ذووهن تسلمهن بعد انتهاء محكوميتهن.

وفي جلسته العادية السادسة والثلاثين برئاسة نائب رئيس المجلس، طالب "الشورى"، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتقييم تجارب توطين قطاعات العمل وتقويمها بما يسهم في تأهيل المستفيدين من توطين تلك القطاعات، كما طالب بإيجاد فرص وظيفية للعاطلين من ذوي المؤهلات العلمية في مجال القطاع غير الربحي، وبتزويد مجلس الشورى بباقي التقارير السنوية للجهات الحكومية التي يرأس مجالس إداراتها وزير العمل والتنمية الاجتماعية حسبما نصت عليه المادة (29) من نظام مجلس الوزراء.

كما طالب المجلس بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإلزام جميع العاملين المهنيين الوافدين ببرنامج الفحص المهني، على أن يكون الاجتياز شرطاً لمزاولة المهنة وتمكين القادرين على العمل من المستفيدين من خدماتها، وفق المستهدف في مبادرات التحول الوطني 2020.

وطالب المجلس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بأتمتة خدماتها الموجهة إلى القطاع الخاص.

من جهة أخرى، طالب المجلس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، بتوضيح برنامجها للخدمة المجتمعية شاملاً علاقاتها مع التجمعات السكانية المحيطة بها، وسرعة دراسة منظومة النقل من وإلى جازان بما يحقق الميزات التنافسية وقياس الآثار الاقتصادية لاستثماراتها المختلفة على الدخل والتوظيف للمدن التابعة لها وبالتنسيق مع الجهات المعنية لربط الأقطاب الصناعية في مدينة ينبع الصناعية بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية ومجمع بترورابغ بالجسر البري.

# «الشورى» مصوباً سهامه تجاه «الخدمة المدنية» و«العمل»: كافحوا البطالة وأصلحوا هيكل الرواتب

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4578467

وجّه أعضاء مجلس الشورى سهام النقد تجاه أداء وزارتي الخدمة المدنية والعمل والتنمية الاجتماعية.
وطالب الأعضاء «الخدمة المدنية» بالعمل الجاد على مكافحة البطالة بالتنسيق مع الجهات المعنية في سوق العمل، مع وضع سقف أعلى للتعاقد مع المستشارين والخبراء.
ودعا عضو خلال انعقاد جلسة المجلس العادية الـ 36 أمس (الأربعاء)، وزارة الخدمة المدنية إلى إصلاح هيكل الرواتب، لتلافي فجوة الرواتب داخل الجهاز الحكومي الواحد، فيما طالب آخر بأن تعمل الوزارة على إصدار نظام الخدمة المدنية المعدل، بدلاً من النظام الحالي الصادر في 1397هـ، وأن تراجع السلالم الوظيفية والرواتب، لإيجاد التوازن بين رواتب موظفي الخدمة المدنية والرواتب الممنوحة للمستشارين المتعاقدين مع الأجهزة الحكومية.
وشدد على ضرورة مراجعة لوائح الترقيات، بحيث تمكن الأجهزة الحكومية من تعيين القيادات الشابة من دون اشتراط سنوات طويلة للوصول إلى المراتب العليا، داعياً إلى مراجعة لائحة المستويات التعليمية، بحيث تفرق بين المعلم المُجد والمهمل.
وطالب المجلس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بسد الفجوة في الأجور بين العاملين والعاملات في القطاع الخاص، كما دعاها إلى تقييم تجارب توطين قطاعات العمل وتقويمها، بما يسهم في تأهيل المستفيدين من توطين تلك القطاعات، والتنسيق مع وزارتي الصحة والتعليم، لضبط تراخيص افتتاح مراكز التوحد، وتنظيم الدعم الحكومي المقدم لها وفقاً لمؤشر أداء تحسن الحالة.
وشدد على ضرورة تنسيق الوزارة مع الجهات ذات العلاقة لإلزام جميع العاملين المهنيين الوافدين ببرنامج الفحص المهني، على أن يكون الاجتياز شرطاً لمزاولة المهنة.

# «الضمان الصحي»: حل 53000 شكوى في التأمين الصحي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م
http://www.alriyadh.com/1678952

الرياض - واس
أوضح المتحدث الرسمي بمجلس الضمان الصحي التعاوني ياسر المعارك أن المجلس استقبل (53000) شكوى خلال العام 2017م وتم حلها ، بزيادة تصل لـ(907%) مقارنة بـ (5283) شكوى سجلت عن العام 2016 وذلك ضمن إجمالي مكالمات مركز الاتصال الخاص بالمجلس التي بلغ عددها (244 ألف) مكالمة.
وقال المعارك "إن هذه الإحصاءات بمثابة مؤشراتٍ توضح مدى التطور التاريخي الذي حدث في مجال خدمة العملاء كما تعكس جهود المجلس في حماية وخدمة المؤمن لهم باستخدام أحدث الوسائل التقنية ، مؤكداً أنّ المجلس يقوم بجهود

حثيثة ومتنوعة لتطوير أدواته وآلياته الفنية لتعزيز دوره التنظيمي والإشرافي والرقابي على قطاع التأمين الصحي بالتزامن مع النمو الكبير في حجم سوق التأمين الصحي ، مضيفاً أن (91.3%) من هذه الشكاوى المقدمة كانت ضد شركات التأمين وعددها (48,578) شكوى مقابل (56) شكوى ضد شركات إدارة المطالبات الطبية و(1,279) شكوى ضد مقدمي خدمات الرعاية الصحية و(3,213) ضد أصحاب عمل، فيما استحوذت منطقة الرياض على العدد الأعلى من الشكاوى بين المناطق إذ سجلت (14,175) شكوى بنسبة (27%) تليها منطقة مكة المكرمة بعدد (8,402)شكوى بنسبة (16%) فيما سجلت منطقة الباحة أدنى عدد في الشكاوى (2,133)شكوى بنسبة (4%) من إجمالي عدد الشكاوى.

وأكد المعارك أن الأمانة العامة تواصل سعيها وجهودها للرقي بخدمة عملائها منذ نشأة المجلس وقطاع التأمين الصحي، بهدف حماية حقوق المؤمن لهم والتميز في تقديم خدمات العملاء التي تعد أحد أهم عناصر رسالة المجلس وآخرها اعتماد برنامج (CRM) متكامل لتطوير هذه الخدمات.

وأضاف أن خدمات العملاء تشكل في أي نشاط إشرافي ركيزة أساسية في تقييم الجهات التابعة لإشرافه وعليه حيث تم تغيير مسمى إدارة الشكاوى والمخالفات في الهيكل القديم لتصبح إدارة خدمات العملاء ضمن النموذج التشغيلي للخطة الاستراتيجية للمجلس 2020 لمواكبة مفهوم متابعة وتطوير وتقييم كافة عملاء المجلس وعلى رأسهم المؤمن لهم الأمر الذي بفضل الله ساهم في تطبيق الآليات الجديدة في استقبال شكاوى واستفسارات أطراف العلاقة التأمينية من خلال نظام "سَمْ" لخدمات العملاء، الذي يشكّل نظاماً متكاملاً لخدمة جميع أطراف العلاقة التأمينية، إذا يمكّن أي طرف من أطراف العلاقة التأمينية من تقديم شكوى ومن ثم يتم التحقق منها داخلياً بواسطة وحدة التحقق، يلي ذلك دراسة الرد على الشكوى من خلال وحدة الدراسة، مع تسجيل كافة بيانات المكالمات الواردة لمركز الاتصال والمكالمات الصادرة أيضاً إضافة بالطبع للاستفسارات والملاحظات والمقترحات.

وأبان أن إزدياد نسبة الشكاوى يعزى لعدة أسباب من أهمها ارتفاع مستوى الوعي بالحقوق التأمينية للمؤمن لهم وتطوير إدارة خدمات العملاء وتفعيل كافة قنوات الاتصال الخاصة بالمجلس مثل الرقم الموحد: 920001177 والبوابة الإلكترونية www.cchi.gov.sa :والبريد الإلكتروني Info@cchi.gov.sa :وتطبيق الهواتف الذكية بالإضافة إلى قنوات التواصل الاجتماعي (تويتر فيس بوك لنكد إن) على الصفحات الرسمية للمجلس.cchiksa :

# «التقاعد» تطوير أنظمتها لتحقيق الاستدامة ومواكبة ٠ رؤية 2030»

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م
http://www.alriyadh.com/1678924

الرياض - محمد الحيدر

أكد محافظ المؤسسة العامة للتقاعد ، محمد بن طلال النحاس التزام " التقاعد "بتنفيذ تعهدها بتطوير أنظمتها وكافة خدماتها وفق استراتيجتها (2022 (ورؤية المملكة 2030. جاء ذلك فيما اختتمت المؤسسة ورشة العمل التي نظمتها بالتعاون مع البنك الدول ، بعنوان "تطوير وتحسين أنظمة التقاعد في المملكة– التوجهات الاستراتيجية"، وشارك في الورشة عدد من الخبراء المحليين والإقليميين والدوليين من البنك الدولي والمنظمات العالمية، ومختصون من الشركات الاستشارية، ومتحدثون من صناديق التقاعد في السويد، تشيلي، مصر، البحرين، والأردن، وتم خلال الورشة استعراض التجارب والحلول حول تحسين وإصلاح أنظمة التقاعد، وأهم التحديات التي تواجهها على مستوى العالمللوصول إلى أنظمة تقاعدية مُستدامة وفاعلة تواكب الإصلاحات الاقتصادية الجارية.

وأوضح النحاس ، أن أعمال الورشة جاءت تتويجًا لاتفاقية التعاون بين المملكة والبنك الدولي من أجل تحقيق الأهداف المأمولة في تحسين وتطوير أنظمة التقاعد وتعزيز رخاء وطمأنينة المشتركين والمتقاعدين، وذلك عن طريق مواجهة التحديات في أنظمة الحماية الاجتماعية على المستوى الدولي.وقال : نتطلع من خلال ورشة العمل إلى الحصول على المعرفة المتعلقة بأنظمة الحماية الاجتماعية وبحث أفضل السبل لتعزيز استدامة أنظمة التقاعد وتأكيد رخاء كافة المشمولين في أنظمة التقاعد في المملكة العربية السعودية.

و شهدت الورشة حضوراً نوعياً من ممثلين لمجلس الشورى وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء ووزارات الخدمة المدنية والمالية والاقتصاد والتخطيط والصحة والتعليم والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة الملك خالد الخيرية والمركز الوطني للتخصيص وعدد من منسوبي المؤسسة العامة للتقاعد.

# ضبط 60 مخالفاً للعمل والإقامة في الخبر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1637973

واس (الخبر )
نفذ مكتب عمل محافظة الخبر بالتعاون مع شرطة المحافظة، أمس )الأربعاء)، حملة تفتيشية استهدفت سوق الغنم والحضائر ومسلخ المحافظة، إضافةً إلى المقاهي المجاورة، أسفرت عن ضبط 60 عاملاً مخالفاً لأنظمة العمل والإقامة، وجرى تسليمهم للشرطة لاستكمال التحقيقات وإجراءات الضبط.
وبيَّن مدير عمل مكتب محافظة الخبر منصور بن علي، أن الفرق التفتيشية رصدت 110 مخالفات، ووجَّهت 87 إنذاراً لعدد من المحلات المخالفة.
وأوضح أن المخالفات التي تم رصدها تنوعت بين عدم الالتزام بقرار توطين المهن المحصورة على المواطنين، وعدم تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية، إضافةً إلى ضبط عمال مخالفين لنظام العمل والإقامة ويعملون لحسابهم الخاص.
وأكد بن علي، استمرارية الحملات التفتيشية للتأكد من التزام القطاع الخاص بتطبيق أنظمة ولوائح العمل.

# 3مستشفيات رفضت استقبال تغريد ووالدها : غموض غرفة العمليات أقلقنا

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=336670&CategoryID=3

النماص: بدر الطنيني 03-05-2018 12:21 AM
أكد والد ضحية الخطأ الطبي في النماص «تغريد» محمد العمري لـ«الوطن»، أنه تم التواصل معه الإثنين الماضي من قبل الشؤون الصحية بعسير، ومن إدارة مستشفى النماص العام، وأخبروه بحضور لجنة من صحة عسير للوقوف على ملابسات الواقعة، مشيرا إلى أن الخوض في بعض التفاصيل لن يكون مفيدا للقضية، وأنه يحتفظ بالتفاصيل ليقدمها للمسؤول في حال التحقيق، مرجعا ذلك لأهمية عدم الإفصاح عن بعض التفاصيل البسيطة التي وردت في بعض الرسائل المتناقلة وبعض المواقع الإلكترونية.
فتح تحقيق
قال العمري لـ«الوطن»: «إن مدير المستشفى والمدير المناوب منذ حدوث المشكلة وهما على تواصل مستمر معي حتى اليوم، كما أشيد بتعاملهما معي ومع القضية بكل إنسانية، وحتى حراس الأمن كانوا في قمة الإنسانية في التعامل ومعايشة

الوضع الذي فجعنا به»، موضحا: «لا نتهم أحدا أبدا ولا نعلم ما حصل داخل غرفة العمليات ولكن ما حدث لابنتي تغريد يستوجب فتح تحقيق من لجنة مختصة، فإذا ثبت أن هناك تقصيرا فليحاسب من قصر في تأدية عمله، وإذا ثبت أنه قضاء وقدر فالحمد لله، وسنكون راضين بما كتبه الله، وهذا سيريحنا من طول التفكير، والحقيقة أنني أتابع حاليا الهجوم على بعض موظفي مستشفى النماص العام والذين ليس لهم ذنب، بل على العكس كما ذكرت كانوا جميعهم معي بمشاعرهم وبما يستطيعون فعله تجاهي، ولا نرضى أن يُظلم أحدٌ، بل أسعى إلى فتح تحقيق لتبيان الحقيقة الغائبة عن الجميع حاليا».
وكان موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» قد شهد تغريدات عديدة تواسي العمري، ذكر بعضهم فيها قصصا لهم مع مستشفى النماص العام ومستشفيات أخرى تحت وسم «#تغريد_ضحيه_خطا_طبي.»

3أيام حتى الوفاة

أوضح العمري أن تغريد دخلت عند التاسعة من صباح الخميس 10 شعبان، وهي في حالة طبيعية بآلام الولادة الطبيعية، وبقيت حتى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم، وقال: «ثم أبلغنا الطبيب أنها بحاجة لعملية قيصرية فتم التوقيع من قبل زوجها لإجراء العملية، وفي الخامسة والنصف خرجت الممرضة لتبشرنا بأن تغريد وضعت مولودا ثم بقيت في غرفة العمليات ساعات طويلة ولم يخبرنا أحد عن سبب هذا التأخير. فبدأت بالتواصل مع المدير المناوب ثم مدير المستشفى لنستعلم عن سبب هذا التأخير المقلق، وبقينا حتى الساعة الحادية عشرة ونصف ليلا، ثم علمنا في هذا الوقت أنها في غيبوبة وتم نقلها للعناية المركزة، ثم بدأت المؤشرات الحيوية تقل حتى توفيت يوم السبت اليوم الثالث للعملية، وخلال تلك الأيام طلبت مخاطبة المستشفيات القريبة مثل مستشفى عسير المركزي ومستشفى أبها للولادة ومدينة الملك فهد الطبية ولم يقبل أحد الحالة إلا مستشفى الملك فيصل، وبعد الموافقة وحضور طائرة الإخلاء تم إبلاغي أن حالتها صعبة ونقلها جوا يشكل خطرا على حياتها. وحظيت القضية بمتابعة من نائب أمير عسير الأمير تركي بن طلال والموظفون بمكتبه الذين يتواصلون مع والد تغريد باستمرار ويطمئنون على حالة ابنته.يضيف العمري، من المحزن أن وزارة الصحة لا تلتفت لمستشفى بحجم مستشفى النماص العام، حيث لا يوجد فيه استشاري، وهو بحاجة لذلك منذ فترة، كما نرجو من الوزارة الاهتمام ودعم المستشفى بالكوادر المؤهلة والأجهزة الطبية اللازمة.

حالة سابقة

كانت«الوطن» قد نشرت في أغسطس 2015 قضية (فتاة النماص) التي تعرضت لخطأ طبي في نفس المستشفى، وتوفيت نتيجة لذلك، واستمرت التحقيقات لمدة عامين، وحتى الآن لم تتضح الصورة بخصوص تلك القضية.

# حل 4 قضايا أسرية يوميا بأبوعريش

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=336667&CategoryID=3

**جازان: عبدالله سهل** 2018-05-03 12:15 AM

في الوقت الذي تستنفر الجمعية الخيرية بمحافظة أبوعريش جهودها في حل الخلافات والقضايا الأسرية، بمعدل 4 قضايا يوميا، والتي تتمثل في المشاكل الأسرية والمالية والاجتماعية والإرث، أكد محافظ أبوعريش محمد الشمراني، أن الجمعية رائدة في الأعمال الخيرية وحل المشكلات الأسرية، مضيفا أن ما تتوصل إليه لجنة ذات البين يساعد على عدم تأخر القضايا بالمحاكم، مؤكدا أنه وجد العمل المتقن والتنظيمات المميزة، واعدا بدعم الجمعية والوقوف معها، جاء ذلك خلال زيارة المحافظ التفقدية لمرافق الجمعية، واطلاعه على البرامج والأنشطة والمشاريع المقدمة، بحضور رئيس الجمعية الخيرية بالمحافظة محمود الأقصم، والمدير التنفيذي الشيخ عبدالله الدوسري، وأعضاء الجمعية، ورئيس البلدية محمد القحطاني، ومدير مكتب التعليم حسن الخضي، فيما أكد رئيس الجمعية الخيرية محمود الأقصم، أن رؤية الجمعية تتمثل في العمل على خطط إستراتيجية لمدة 9 أعوام لأن تكون الجمعية من أفضل 10 جمعيات على مستوى المملكة، مشيرا إلى أنهم يهدفون إلى غرس القيم ورضا العملاء والتميز وتقديم الدعم للمجتمع، مضيفا إلى أن هناك أكثر من 20 برنامجا منفذا و10 مشاريع حيوية وشراكات ناجحة مع البلدية ومكتب التعليم بالمحافظة.

# وطن الأمان

المصدر: جريدة المدينة 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م
http://www.al-madina.com/article/571531

) *عبدالرحمن عربي المغربي

الإعلام لغة العصر، وهو انعكاس لمجريات أحداثه على كافة المستويات، ولكنْ هناك الحاقدون يستخدمون إعلاماً مسموماً بحيث لا تخرج أولوياته على الكذب وإيقاظ الفتن بطريقة غريبة ويكتفي باستيراد كل ماهو عارٍ وقادر على خلق نشء يجيد الرقص أكثر من الكتابة، وهذا الإعلام بعيد عن المهنية، بعيد عن الوضوح، وتلك الفضائية التي اتسمت بالكذب ليس لها إلا تكريس الانتماءات الحزبية والمذهبية بل هدفها ممارسة التضليل والتزييف لأنها تنتمي لفكر التعنت ولكن لا غرابة إذا فقدت المبادئ ومات الضمير يكون التخبط والبعد عن المهنية والشفافية، لأنهم ما زالوا في غرفة العمليات مخدرين وكل ما في عقولهم معطلٌ ويحتاجون إلى لحظة كهربائية فهناك خلل كبير في الفكر لديهم.

كيف سيواجهون الزمن بهذه الحالة المهترئة وهذا الانهزام الإعلامي ولكن الأسلوب مثل الطبع لا يمكن تغييره، فتعودت هذه الفضائية على الخداع بالكلمة وكأنها تتعامل مع كائنات غريبة وليس مع الحقائق.

****

الوطن طائر سلام، أجمل قصيدة في دواوين الشعر، ابتسامة جميلة على ثغر السفينة التي تأخذك إلى ميناء أحلامك، أهازيج الفرح، قصة التاريخ الجميلة التي تروي تفاصيل تأسيسه، المدرسة التي تعلمنا فيها أبجدية اللغة والسماء التي تعلقت أعيننا بنجومها المضيئة.. قيادته رشيدة، عنوان

# برنامج التخصيص والعناية بكفاءة المؤسسات الحكومية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م
http://www.aleqt.com/2018/04/28/article_1377436.html

د.صلاح بن فهد الشلهوب

برنامج التخصيص الذي تم اعتماده في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ــ حفظه الله ــ الذي يعد أحد برامج "رؤية المملكة 2030"، فبرنامج التخصيص كما جاء في موقع "رؤية المملكة 2030": يعزز البرنامج دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، ما يحسن جودة الخدمات بشكل عام ويقلل تكاليفها على الحكومة، مع الأخذ في عين الاعتبار مصلحة المواطن، ويعيد تركيز الحكومة على الدور

التشريعي والتنظيمي المنوط بها المتوافق مع توجه "رؤية 2030 ."ويتطلع إلى تحقيق مجموعة من الأمور من خلال برنامج التخصيص وذلك باستقطاب الاستثمارات الأجنبية للمملكة بطرح فرص أكبر للاستثمار خصوصا في القطاعات والأصول الجيدة وتنوع الاستثمارات وعدم دخول القطاع الحكومي كمنافس، وهذا من شأنه أن يزيد من فرص استقطاب الاستثمارات، كما أن من الأهداف زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ليبلغ 65 في المائة مقارنة بـ 40 في المائة، والتخصيص بصورة عامة له دور كبير في زيادة الكفاءة في توظيف الموارد .لعل أحد أهم العناصر التي اعتنى بها برنامج التخصيص الذي أشارت إليه الوثيقة الخاصة بالبرنامج بشكل جلي هو التحديات وكيفية معالجتها، ولكن في المقابل أشارت الوثيقة إلى موضوع مهم يعد أحد أسباب ضعف تقديم الخدمات بوضعها الحالي، وهو أن التزام المؤسسات الحكومية ــ أي الوزارات وما في حكمها ــ بتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطن ــ مثل خدمات القطاع الصحي ــ كان له دور في بعد الحكومة عن دورها التشريعي والرقابي في بعض الأحيان، والسبب في ذلك أن الحكومة التي تقدم هذه الخدمات وعليه فلا حاجة إلى أن تراقب وتنظم نفسها وفي بعض الأحيان تلعب الحكومة دورا رقابيا إضافة إلى دورها كمقدم للخدمة .وهذا الأمر دون شك أضعف من كفاءة بعض المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات للمواطن، إذ إن تعدد المسؤوليات وتشتتها سيكون قطعا له أثر في مسألة التركيز في المجال الذي يعد الأساس لعمل المؤسسات الحكومية، كما أن الوزارة المعنية بتقديم خدمة ما غير قادرة على تحسن إمكاناتها لمجموعة من العوامل منها على سبيل المثال لا الحصر عدم وجود المنافس الذي يحفز على تحسين الخدمة وسهولة الوصول وتخفيض التكلفة، وبالتالي فإن المؤسسة الحكومية التي تقدم الخدمة غير خاضعة لأي من هذه المؤشرات التي تعد ضرورية في قياس أداء مقدم الخدمة .كما أن طبيعة إجراءات التوظيف والترقيات تضعف من كفاءة تلك المؤسسات، حيث تتم بناء على إجراءات تقليدية روتينية غير خاضعة للمعايير التي تتطلبها المسؤولية المنوطة بالمسؤول خصوصا في الإدارات التنفيذية التي غالبا ما يكون التعيين فيها للموظفين الذين قضوا مدة أطول في المؤسسة وليس من خلال استقطاب الكفاءات وهذا بخلاف الوزير وبعض كبار الموظفين بالوزارة الذين غالبا ما يتم تعيينهم بطريقة أكثر مرونة دون الالتزام بأن يكون من داخل المؤسسة الحكومية التي سيكون على رأس الهرم فيها، ولذلك تجد أن الأمر تلقائيا ينحى باتجاه زيادة المركزية وأن تنشغل الوزارة بأمور تقديم الخدمة بدلا من التنظيم والتشريع والرقابة، كما أن من ضمن السلبيات أن المؤسسة الحكومية ستتجه غالبا ــ ولو دون قصد لذلك ــ إلى أن يكون معيار مستوى الرضا مبنيا على رضا الموظف وليس المستفيد من الخدمة، إذ إن المشرع والمنظم والمراقب هو من يقدم الخدمة .ولذلك فإن تخصيص مجموعة من الخدمات سيكون له أثر إيجابي في مستوى الخدمة وزيادة في كفاءة القيادات التنفيذية إضافة إلى إمكانية قياس أداء مقدمي الخدمات للمجتمع .لا بد من الإشارة إلى مسألة أثر هذا التحول على المواطن ففي الوقت الذي يتوقع أن تتحسن فيها الخدمات من جهة سهولة الوصول وانخفاض التكلفة إلا أنه لا يزال هناك قلق لدى المواطن من أنه سيتحمل تكلفة تلك الخدمات إلا أنه يظهر أن لدى البرنامج خططا للحد من أثر هذه الإجراءات خصوصا على محدودي الدخل ومتوسطي الدخل أيضا إضافة إلى أنه ستتم مراعاة بقية المواطنين في مجموعة من الخدمات ألا يشعروا بأثر ذلك التغيير .هذا التحول سيكون له أثر في الاقتصاد الكلي للمملكة إذ إن إضافة 25 في المائة للناتج المحلي من خلال القطاع الخاص هو إضافة لكامل الناتج المحلي فيما لو استقرت المؤشرات الاقتصادية الأخرى بما فيها أسعار النفط وهذا يمثل إضافة قيمة للاقتصاد الوطني .فالخلاصة أن برنامج التخصيص سيكون له أثر في مجموعة من المتغيرات في الاقتصاد الوطني من جهة زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي إضافة إلى التحسن في الخدمات، وتركيز المؤسسات الحكومية على الجانب التشريعي والتنظيمي وعلى وجه الخصوص الجانب الرقابي الذي يعد إحدى أهم مسؤوليات المؤسسات الحكومية.

# المتقاعدون يحتاجون!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2018م
http://www.al-madina.com/article/571702

## عبدالله الجميلي

* (مجلس الشورى يُسقط توصية تقدّم بها عُضوه الدكتور خالد العقيل، يطالب فيها بتحسين مستوى معيشة أصحاب المعاشات التقاعدية التي تبلغ 4000 ريال فأقَلّ...)؛ هذا ما بثته (صحيفة الوطن) قبل أيام.
* وهنا أياً كانت مبررات (الشورى) لِرفْض تلك التوصية؛ فهي غير مقبولة أبداً؛ لأن شريحة كبيرة من المتقاعدين تُعَانِي جداً، وغير قادرة على تأمين لقمة العيش لها ولأُسَرِهَا في ظل ظروف اقتصادية صعبة وبَطَالَة تحاصر أبناءها؛ وهذا ما يجب أن يَشْعر به بعض أعضاء المجلس الذين يقبضون العشرات من الآلاف رواتب شهرية، ويسكنون تلك القصور الفاخرة، التي تجعلهم في عزلة عن المجتمع وقضاياه!.
* يا أولئك.. (المتقاعدون) أفنوا سنين أعمارهم في خدمة وطنهم ومجتمعهم، فأبسط حقوقهم معاش تقاعدي لايقل عن (5000 ريال)، على أن يشتمل على علاوة سنوية، تعالج التضخم وارتفاع الأسعار، مع بدلات للعِيْدين ورمضان.
* أيضاً حقهم أن يساهم المجتمع بمختلف قطاعاته الحكومية والخاصة في تكريمهم بحيث يكون لهم إعفاءات أو خصومات خاصة كبيرة في رسوم الخدمات، ووسائل النقل، والمشافي الخاصة، وغيرها.
* والمتقاعدون في كِبَر سنهم الذي تحيط به الأمراض يحتاجون إلى تأمين طبي شامل، وكذا أندية اجتماعية تحتضنهم، وبرامج ثقافية وترفيهية تخاطبهم، وتربطهم بلغة العصر وأهله.
* أخيراً صدقوني أنا متابع لـ(جمعية المتقاعدين) التي لم أرَ منها إلا السّوَالِف والتصريحات الإعلامية الرَّنّانة، والوعود الهلامِيّة التي لا أثر لها على أرض الواقع؛ ولذا أنادي بإنشاء هيئة عليا للمتقاعدين تكون ممثلة من الجهات المعنية حكومية كانت أو خاصة، تكون مهمتها رعاية مَن تقاعدوا، والإفادة من خبراتهم، والبحث عن متطلباتهم، والعناية بهم من خلال عمل مؤسسي، له استراتيجيات واضحة، على أن يكون لها أوقاف تساعدها في دعم وتنفيذ برامجها، التي تضمن لـ(المتقاعد) وأُسرته حياة كريمة وسعيدة في وطَن معطاء يحتفي بالجميع.

# رفقا بالمعلمات يا وزارة التعليم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36896

## محمد فايع

من عمل في التعليم وجرّبه سيدرك أنه معاناة ومشقة، ولعلي أتذكر بيتا لإبراهيم طوقان، يوم قال مصورا معاناة المعلم «يا من يريد الانتحار وجدته ..إن المعلم لا يعيش طويلا»، وفعلا قد مات في ريعان شبابه، فالمعلمون والمعلمات يرجون من خلال ما يقومون به الأجر والثواب من الله، قبل أن تكون مهنة وظيفية يتقاضون مقابلها راتبا من الدولة، فهم يقومون

برسالة تربية وتعليم لطلبة وطالبات في مراحل مختلفة، يأتون إلى المدارس، من بيئات متنوعة، ومتفاوتة اقتصاديا وعلميا ومعيشيا، وفي سبيل أن يؤدوا رسالتهم تلك التي اؤتمنوا عليها تجاه أبناء وبنات المجتمع، فهم يحاولون بذل أقصى جهودهم، لأنهم يعلمون أنهم مسؤولون أمام الله عما استرعوا، وما أصدق قول شوقي في حقهم «أعلمت أشرف أو أجل من الذي.. يبني وينشئ أنفسا وعقولا .«

وحينما عنونت مقالي بـ«رفقا بالمعلمات» تحديدا، فهذا لكوني أعلم بحجم المعاناة التي تواجه المعلمات، بداية من البيت ذهابا إلى المدرسة، وما يسبق ذلك من إعداد وترتيب وتجهيز، وانتهاء بالعودة إلى البيت، وما ينتظرهن من أعباء منزلية وأسرية، فهناك معلمات مسؤولات عن أسر، رغم أنهن لم يتزوجن، وهناك معلمات متزوجات لديهن مسؤوليات تجاه أطفالهن وأزواجهن وأسرهن، هذا الحمل الكبير، زيادة فوق ما هو منوط بهن من أعمال مدرسية وأعباء عمل، وبدون شك بين هذا وذاك هناك مساحة كبيرة مملوءة بالكثير من المشاق والمعاناة، لطبيعة الحياة.

بودي أن أضعكم أمام صورة واقعية، يجب النظر إليها من زاوية إنسانية، إذا ما قلنا بأن المعلمة ليست آلة، وليست كزميلها المعلم لديه قدرة احتمال كبيرة قد يقوى على مواجهة الظروف الصعبة التي تواجهه، فتخيلوا معي نسبة المعلمات اللاتي يقمن قبيل الفجر ليودعن أسرهن، سواء كن معلمات متزوجات أم غير متزوجات، وهن في حالة الوداع، وما يكتنف ظروف الرحلة نحو المدرسة، إذا ما كانت المدرسة في منطقة نائية، فهن لا يعلمن مخاطر الطرق المجهولة، وما أكثرها التي قد تكشر عن أنيابها، وقد يحدث ما لم يكن في الحسبان، وكم معلمة ذهبت ضحية حوادث الطرق نتيجة تهور سائق أعماه الطمع، لأنه يريد أن يلحق بـ«مشاوير» أخرى، فهو لا يهمه إلا أن يحصل على المال من جيب هذه المعلمة، وجيب تلك الموظفة، وعبر وسيلة نقل مهترئة رديئة لا تصلح للسفر ولا للنقل، هذا وجه المعاناة الأول في الذهاب، أما عند عودة المعلمات إلى بيوتهن وأسرهن فهو في العادة عند الرابعة عصرا، ويا ترى بعد ذلك السفر والعمل المنهك بالمدرسة، ماذا تبقى من طاقة لمعلمة مرهقة لتقوم بمسؤولياتها المنزلية؟!

ليست هذه المعاناة وحدها التي قد تجدها المعلمة، فقد تكون لنسبة من المعلمات، لكن هناك نصاب من الحصص مثقل بالمواد، وهناك فصول دراسية مكتظة بالطالبات، وهناك مدارس في مبانٍ تصلح لكل شيء إلا أن تكون مدارس للتعليم، فلا قاعات، ولا غرف معلمات تليق بهن، يجدن فيها الأجواء التي تسمح لهن باستعادة أنفسهن، وممارسة أعمال التصحيح، والإعداد للحصص، والاستراحة التي هي من أبسط حقوقهن لاستعادة الأنفاس، ولا أفنية لممارسة الأنشطة، كذلك هناك معاناة مع إدارات مدرسية متسلطة، قد لا تحسن التعامل مع المعلمات، ولا تراعي ظروف المعلمات، ومع هذا تجد الكثير في المدارس المعلمات، هن من يقمن على تجهيز قاعاتها، وتجهيز غرف المعلمات، وطلاء الفصول على حسابهن، وإحضار الجوائز والهدايا التحفيزية للطالبات، وجلب الوسائل التعليمية من «جيوبهن «وعلى حسابهن، هذا فوق ما يلحقهن من التزامات مالية لمناسبات اجتماعية، مع أنه لا معلمة اليوم «سالمة» من القروض البنكية والالتزامات المادية، ناهيكم عما قد تعايشه بعض المعلمات في حياتهن الخاصة من ظروف في حياتهن الزوجية، إما مع ما يتعلق بتربية الأبناء، أو مع الشغالات اللاتي أصبحت المخاوف منهن تتزايد حين يتركن مع الأطفال وحدهن، وما قد يقمن به من إيذاء للأطفال، وقد تكون معاناة بعض المعلمات مع أزواج لا يقدرون العشرة الزوجية، ولا يتفهمون طبيعة ما يجدن من مشاق في ميدانهن، سواء في المعاملة والعشرة.

هذه الصورة في حياة المعلمات أسجلها لكم بدون رتوش، وبدون مبالغة، وما ذاك إلا من أجل النظر في توفير أفضل الظروف لهن ليمارسن رسالتهن على أكمل وجه، فوسيلة النقل لم تحل حتى حينه، وكان يمكن لوزارة التعليم التعاقد مع شركات وفق مواصفات تضمن سلامة المعلمات مع توفير حراسات أمنية مرافقة لهن، كان يمكن للوزارة النظر في عدم إبعاد المعلمات أثناء التعيين عن مناطقهن، بدلا من تعيين معلمة من الشمال بالجنوب، والعكس! كان يمكن للوزارة أن تدرس تخفيض أنصبة المعلمات، وعدم مساواتهن بالمعلمين مراعاة لظروفهن التي ذكرت شيئا منها هنا، كان يمكن للوزارة أن تعفي المعلمات من الحضور إلى مدارسهن في الإجازات، ويتم ربط حضورهن بوجود طالباتهن بالمدارس، كان يمكن للوزارة أن تعمل على حوسبة الكثير من أعمالهن عند الحاجة إلى أوراق أو مشاهد حضور أو تواقيع دون الحاجة لمراجعة إداراتهن، كان يمكن الاستعاضة بالتدريب عن بعد، بدلا من إلزامهن بالحضور لمواقع التدريب، وتكبد معاناة النقل.

ولهذا أقول إنه ليس عيبا أن تجد المعلمة شيئا من التسهيل والمرونة والتخفيف من أعباء العمل، بالنظر إلى أن ظروفها التي تختلف عن ظروف المعلم، فالمعلم حينما يعود إلى البيت قد يأوي مباشرة إلى فراشه لينام، لكن بربكم هل يمكن أن ينطبق هذا على المعلمة؟! كيف تأوي المعلمة إلى فراشها وهي تعلم أن بانتظارها زوجا وأطفالا، أو أسرة وأعباء منزلية، وقد يكون هناك التزامات اجتماعية لا نعرفها تتعلق بمرضى مثلا! هذا مثل بسيط جدا، لكنه يختصر لكم كل الحكاية، للعمل على إيجاد بيئات وظيفية تناسب ظروف المعلمات، وتخلق لديهن الحماس للعطاء والعمل بارتياح نفسي كبير، أخذا بمبدأ الرحمة والشفقة مقابل ما يجدنه في ميدان رسالتهن من مشقة وتعب، وأنا ليس لدي شك، بل على يقين أن معالي الوزير، ومسؤولي الوزارة يعملون لأجل ذلك .

# جودة الحياة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
http://www.al-madina.com/article/572799

## أحمد أسعد خليل

من نتاج مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي أسسه خادم الحرمين الشريفين بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إطلاق برنامج جودة الحياة 2020 الذي يعد أحد برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وهو يعد من ركائز القوة والاستعداد للتطلعات المستقبلية للمملكة وأبنائها.

خطة التنفيذ لبرنامج جودة الحياة 2020 تعكس رؤية الحكومة في تهيئة البيئة اللازمة لتحسين نمط حياة الفرد والأسرة، وجعل اقتصاد المملكة أكثر ازدهارًا والمجتمع السعودي أكثر حيوية، ويأتي لدعم واستحداث خيارات جديدة تعزز المشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية والأنماط الأخرى الملائمة التي تسهم في تعزيز جودة الحياة، وخلق الوظائف، وتعزيز الفرص الاستثمارية وتنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز مكانة المدن السعودية في ترتيب أفضل المدن العالمية.

يصل إجمالي الإنفاق في القطاعات ذات الصلة ببرنامج جودة الحياة 2020 حتى العام 2020 إلى 130 مليار ريال ولا يشمل ذلك كافة أشكال الإنفاق الرأسمالي في المشروعات الكبرى ذات الصلة، مثل مشروع القدية، ومشروع البحر الأحمر، ومشروع بوابة الدرعية، ومشروع جدة التاريخية، ومشروعات الهيئة الملكية لمحافظة العلا وغيرها، إضافة إلى جميع المشروعات ذات الصلة التابعة للقطاع الخاص، والتي يصل إجمالي الاستثمارات فيها إلى أكثر من 86 مليار ريال.

ويستهدف برنامج جودة الحياة 2020 تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالقطاعات ذات الصلة بالبرنامج بنسبة 20% سنوياً حتى العام 2020، ومساهمة المحتوى المحلي في القطاعات ذات الصلة بالبرنامج بنسبة 67% حتى العام 2020، وتتضمن مؤشرات البرنامج ضمن مقاييس الاقتصاد الكلي حتى العام 2020 خلق ما يزيد عن 346 ألف وظيفة، وتحقيق إيرادات غير نفطية تصل لـ 1.9 مليار ريال.

ويتمثّل الطموح الأسمى لبرنامج جودة الحياة 2020 في إدراج ثلاث مدن سعودية على الأقل ضمن قائمة أفضل 100 مدينة للعيش في العالم مع حلول عام 2030. وفي حين يشير الطموح العام إلى ثلاث مدن في المملكة، فإن هذا البرنامج يسعى في الواقع إلى تحسين نمط حياة المواطنين والمقيمين في كل أرجاء البلاد، بصورة عامة، من خلال تطوير مختلف أنماط الحياة، وتحسين البنية التحتية، وتطوير مختلف القطاعات التي تُعنى برفاهية المواطنين.

ولي العهد الذي يشير في كلماته دائماً نحو الطموح الكبير الذي يصل الى عنان السماء ويجعلنا فخورين بما نحقق وهذا الطموح يجعلنا أيضاً قادرين على ابتلاع جميع ما نواجه من مشكلات وتحديات وأزمات اقتصادية وغيرها، ويحتاج هذا البرنامج الدعم والتكاتف من الجميع وكذلك عدم التسرع في إصدار التفسيرات غير الواقعية والقاصرة والتي قد لا تتضح للبعض في الوقت الحالي، ولكن المستقبل الواعد القريب (2020) ينتظرنا ويجب أن نكون جاهزين له من الآن بالعمل والإخلاص لديننا ووطننا.

# حماية المبلغين عن الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1639149

## عبدالله عمر خياط

من أسوأ ما يمكن أن ينخر في الكيان العام من أضرار الفساد الذي يرتكبه الذين لا يخافون الله ولا يخشون عقاباً.
ومما يخشاه المبلغون عن الفساد الضرر الذي قد يلحق بهم من إساءة لمستقبلهم، لذا فقد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بتوفير الحماية الكافية لكل موظف يتقدم ببلاغ ضد ممارسات الفساد المالي والإداري بما يضمن عدم التعرض للمبلِّغ وظيفياً أو المساس بميزاته أو حقوقه، موجهاً الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، «نزاهة»، بالرفع عن أي جهة تقوم باتخاذ إجراءات تأديبية بحق أي موظف أو المساس بأي حق من حقوقه أو ميزاته الوظيفية، بسبب تقديمه بلاغاً للجهات المختصة عن ممارسات فساد فيها، إلى حين الانتهاء من نظام حماية الشهود والضحايا وسريانه.
هذا وقد أوضح رئيس «نزاهة» الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن، أن صدور هذا الأمر يؤكد اهتمام وحرص خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين على مكافحة الفساد، وحماية مصالح المواطنين والمقيمين الذين يقومون بواجبهم بالإبلاغ عن حالات الفساد، وضمان عدم تضررهم جراء تقديمهم البلاغات.
وأكد المحيسن أن القيادة الرشيدة ماضية بعزم وحزم في مكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله وعدم التسامح مع الفاسدين، وتوفير ما يلزم لحماية المبلغين عن ممارسات الفساد وحفظ حقوقهم، انسجاماً مع رؤية المملكة 2030، التي جعلت «الشفافية» و«النزاهة» و«مكافحة الفساد» من مرتكزاتها الرئيسة.
وبحسب ما جاء في «عكاظ» في 20 شعبان 1439هـ: فإن «نزاهة» كشفت في مذكرة رفعتها للجهات العليا، تلقيها بلاغات من بعض موظفي الجهات المشمولة باختصاصاتها بشأن ممارسات منطوية على فساد مالي أو إداري في تلك الجهات، وعند تنفيذ الهيئة لإجراءات التحري والتحقق من صحة تلك البلاغات، تردها بلاغات إلحاقية من هؤلاء الموظفين تشير إلى تضررهم جراء تقديم بلاغاتهم، وذلك باتخاذ إجراءات تأديبية بحقهم من قبل الجهة المبلغ عنها أو حرمانهم من بعض الحقوق أو المزايا الوظيفية.
وأوضحت «نزاهة» في خطابها أن ما يتعرض له المبلغون يتم على رغم محافظة الهيئة على سرية هوية المبلغ وبياناته، إلا أن بعض الجهات تتوصل إلى تحديد هوية المبلغ، لاعتبارات عدة منها اختصاص المبلغ المباشر بالمعلومات المبلغ عنها، أو لكون المبلغ طرفا في الموضوع المبلغ عنه، أو لسبق قيام المبلغ بإبلاغ جهته عن محل البلاغ دون أن تتم معالجته.
السطر الأخير:
دع عنك لومي فإن اللوم إغراء
وداوني بالتي كانت هي الداءُ.

# التعليم بين حقوق المعلم وواجباته

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36911

## عبلة مرشد

نجاح العملية التعليمية مرهون بجهود مشتركة وتوافق رؤى وتبادل منافع وسياسات مسؤولة، بين الجهات المسؤولة عن مسيرة التعليم ،وبين الموارد البشرية ممثلة في المعلم الكفء

يمثل المعلم نقطة الارتكاز الأساسية، والمحور الأهم الذي يحرك العملية التعليمية برمتها، بجميع ما تتضمنه من مكونات مادية وبشرية، سواء ما يتعلق منها بالإطار المدرسي، وبما يحتويه من طلاب ومقررات ومناهج ووسائل تعليمية وبيئة مدرسية بمجملها، أو بما يحكمه خلال الإدارة المدرسية المنظمة للعملية التعليمية في إطارها المدرسي، إضافة إلى ما يخضع له «المعلم» نظاما من هيكل مؤسسي كقائد ومُشرِع ومسؤول ومتابع للعملية التعليمية بجميع مكوناتها في إطارها العام، والذي يشمل كل ما يُشرع ويُنفذ في المدارس من أنظمة وتشريعات وما يُفرض من مناهج ومقررات صفية ولا صفية، إضافة إلى ما يخضع لمسؤولياته «الهيكل المؤسسي» من متابعة لمدى صلاحية المباني المدرسية، وما يلحق بها من بيئة تعليمية ملائمة وإدارة فاعلة وغير ذلك من مستلزمات نجاح العملية التعليمية.

وإذا ما اعتبرنا أن جميع مكونات العملية التعليمية السابق ذكرها، مُمكِنات يتطلب توفيرها بمستويات ومعايير مقبولة إلى حد كبير، لتمكين المعلم من أداء دوره المهني المأمول، وبما يساعده على ترجمة العلوم والمعارف التي تتضمنها المقررات والمناهج إلى مفردات مقروءة ومعارف مسموعة، ونماذج مرئية مؤثرة وجذابة في محتواها ومضمونها، بحيث يتمكن المعلم من غرسها في عقول طلابه بمرونة يستوعبونها، ويبنيها في نفوسهم كسلوكيات يمثلونها، بما أوتي من علم وما يخدمه من وسائل تعليمية ومهارات وقدرات مضافة إلى تعليمه، ليتلاءم مع متطلبات التعليم الحديث وأدواته، وذلك لن يتحقق إلا برعاية إدارة مدرسية داعمة ومنظمة للعمل، ونظام تعليمي عام يحترم مهنة المعلم ويقدر مسؤولياته المتخصصة ويلتزم بأجره اللائق وبحوافزه المطلوبة، فإن ذلك جميعه هو مستحق لكل معلم يعمل في الميدان التربوي، وعليه يكون تقييم مستوى أدائه ونجاحه في الإسهام في نجاح العملية التعليمية وجودة مخرجاتها.

ولذلك، فإن إلقاء اللوم دوما على المعلمين بتقصيرهم في أداء مهامهم المدرسية، وفي مستوى تأهيلهم، سواء في مستوى تمكنهم من المادة العلمية أو في طرق تدريسهم، وتبرير ذلك وتفسيره بمخرجات الجامعات الضعيفة، فإن ذلك فيه إجحاف كبير لتقييمهم ولمستحقاتهم المطلوبة. وعلى الرغم من أن ذلك فيه شيء من الحقيقة لا يمكن إنكاره، إلا أن ذلك ليس كل الحقيقة، إذ يسهم النظام المدرسي والبيئة المدرسية المتاحة وما يجده المعلم من تقدير مادي ومعنوي، في التأثير على جودة عطاء المعلم ومدى الاهتمام بالارتقاء بأدائه إيجابا أو سلبا، وذلك لارتباط عطاء المعلم بطبيعة الأنظمة والقوانين التي تطبقها المدارس، بناءً على السياسة العامة للتعليم، والتي تبلور رؤيتها لدور المعلم في إطار النظام التعليمي العام من جهة، وطبيعة البيئة المدرسية المتاحة لتنفيذ تعليم مميز من جهة أخرى.

ومما لا يخفى علينا، أنه من المعتاد لدينا في المدارس أن يقوم المعلم بأعباء إضافية لعمل التدريس، لا تتصل بدوره المهني، كالإشراف أو البيع في مقاصف المدرسة أو المراقبة في الساحات، أو بين الفصول لحفظ النظام، أو الانتظار في نهاية الدوام عند بوابة المدرسة حتى تخلو المدرسة من طلابها، أو الإعداد لمناسبة من المناسبات التي تتعلق بإدارة المدرسة ومسؤولياتها، أو غير ذلك من الأمور الخارجة عن نطاق التدريس ومتطلباته، هذا إلى جانب ارتفاع نصيبه من الحصص اليومية التي تجهده صحيا وذهنيا، وبما يؤثر على مستوى عطائه وتعامله، فضلا عن تكدس الفصول بالطلبة أو الطالبات بما يحول دون إمكان التواصل والتقارب بين المعلم وطلابه، لاستدراك مستوى تحصيلهم ومتابعتهم عن كثب، وذلك يمتد بدوره إلى صعوبة أو عدم إمكان استخدام أساليب التدريس المتقدمة، ووسائل التقويم المتنوعة التي لها أثر إيجابي على الإبداع في العطاء والمصداقية في التقويم والعمق في التأثير المعرفي عند الطلاب، كما يلحق بذلك مدى

توافر الوسائل التعليمية المناسبة، ومدى ملاءمة الفصول حجما وبناء وتهيئةً، وذلك يشمل المقاعد والطاولات المريحة والتهوية المناسبة -صيفا وشتاء- والإضاءة الجيدة، وما يتبع ذلك من خدمات ضرورية تلحق بالبيئة المدرسية كأساسيات تخدم راحة الطالب والمعلم، كتوافر دورات المياه الصالحة والنظيفة، والفناء المدرسي المناسب، والغذاء الصحي في المقاصف وغير ذلك من مستلزمات الراحة المطلوبة، هذا إلى جانب الترفيه الملائم المطلوب توفيره للطالب، ليتمكن هو بالتالي من استقبال ما يقدم له من معلومات بنفسية مرتاحة وعقلية يقظة، تمكّنه من التحصيل الجيد، فتكون المدرسة بذلك مكانا يسعون إليه وليس مكانا يهربون منه لمتطلبات ورغبات مختلفة.

وكما أن للمعلم مستحقات على الجهات المسؤولة عن التعليم، بتوفيرها وإتاحتها في كل المدارس ليتمكن المعلم من أداء دوره بالشكل المأمول، والذي عليه يمكنها محاسبته أو مكافأته في تقصيره أو إنجازه، فإن على المعلم واجبات يفرضها نظام المهنة والتزامه بتحمل مسؤولية مهنته وما تستلزمه تلك المهنة من تمكين علمي لما يقوم بتدريسه، خلال الإعداد الجيد لما يوكل إليه من مقررات، وما يطلب منه من مستجدات تتعلق بتدريسه، وذلك يتطلب أن يبحث ويعمل المعلم دوما على تطوير أدائه والارتقاء بمهاراته وقدراته، بما يتواءم مع التطور العلمي والتقني، وبما يتضمنه التعليم الحديث، بحيث لا يستمر نموذجا يكرر نفسه سنويا دون أي إضافات تطويرية ملحوظة وملائمة، هذا إضافة إلى أهمية الالتزام بالجدية والمثابرة والإخلاص في الأداء، ليس لأن ذلك من متطلبات المهنة فقط، بل لأنه كذلك قدوة لطلابه وقائدا تربويا يُحتذى به في جميع سلوكياته وأدائه، والذي ينعكس على طلابه الذين يمثلون شباب المجتمع ومستقبله الواعد، وهو بذلك مسؤول عن غرس القيم الأخلاقية والمبادئ الوطنية والأساسيات الدينية، إلى جانب ما يقوم به من تعليم للمعارف والعلوم المختلفة، فهو نموذج مؤثر ومربٍ مسؤول.

ولذلك، فإن نجاح العملية التعليمية مرهون بجهود مشتركة وتوافق رؤى وتبادل منافع وسياسات مسؤولة، بين الجهات المسؤولة نظاما عن مسيرة التعليم وجودته ومستوى أدائه، وبين الموارد البشرية التي تمثل عصب العملية التعليمية، ممثلة في المعلم الكفء والمربي الصالح، والذي لن يتمكن من بلورة دوره الحقيقي في العطاء، إلا بتوفير بنية تحتية أساسية لتمكينه من العطاء الجيد في: الإطار المدرسي بجميع مكوناته الداعمة، والنظام المؤسسي المساند، والجهد الشخصي لذات المعلم، وبذلك يمكننا القول إن المعلم كاد أن يكون رسولا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# رفع قوة المواجهة مع تحدي البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م
http://www.aleqt.com/2018/05/02/article_1379546.html

## عبد الحميد العمري

أظهرت نتائج نشرة سوق العمل للربع الرابع لعام 2017، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء استقرار معدل البطالة عند مستواه المرتفع والأعلى منذ النصف الأول لعام 1999، مستقرا بنهاية العام عند 12.8 في المائة (723.2 ألف متعطل)، مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه (745.1 ألف متعطل)، إلا أنها أظهرت ارتفاعا سنويا في المعدل مقارنة بالربع الرابع من عام 2016، الذي بلغ معدل البطالة بنهايته 12.4 في المائة (725.7 ألف متعطل). وجاء الارتفاع السنوي في معدل البطالة على الرغم من ارتفاع توظيف المواطنين والمواطنات وفقا لنشرة هيئة الإحصاء خلال 2017 بأعلى من 102.4 ألف عامل (38.5 ألف عامل من الذكور، 64.0 ألف عاملة من الإناث)، وانخفاض أعداد العمالة الوافدة في سوق العمل المحلية خلال العام نفسه بنحو 575.4 ألف عامل "انخفاض 580.6 ألف عامل من الذكور الوافدين، ارتفاع 5.2 ألف عاملة من الإناث الوافدات". إنها التطورات التي تمت على أرض الواقع في سوق العمل المحلية، التي تؤكد أنه على الرغم من اندفاع برامج التوطين بسرعة أكبر، خاصة خلال النصف الثاني من العام الماضي، ونجاحها في زيادة توفير فرص العمل أمام المواطنين والمواطنات بأعلى من 102.4 ألف وظيفة، إلا أن معدل البطالة تفوق في منظوره السنوي على كل تلك البرامج، مسجلا ارتفاعه من 12.4 في المائة بنهاية 2016 إلى نحو 12.8 في المائة بنهاية 2017، ما يقتضي بالضرورة القصوى زيادة فعالية برامج التوطين في جوانب منها، وابتكار برامج للتوطين تكون أكثر فاعلية

وكفاءة، خاصة تلك البرامج المرتبطة بضرورة توطين المستويات الإدارية العليا والتنفيذية في منشآت القطاع الخاص، وهي المستويات الممسكة بصناعة القرار في المنشآت، إضافة إلى توسيع دائرة برامج التوطين المرتبطة بنوعية الوظائف والمهن، التي يفترض أن تستهدف الوظائف الملائمة للباحثين عن عمل من المواطنين والمواطنات (1.1 مليون باحث وباحثة عن عمل من المواطنين والمواطنات بنهاية 2017)، من حيث الدخل والمؤهلات العلمية والخبرات اللازمة، التي قد تحقق لها النجاة من قبضة برامج التوطين السابقة، وظلت في منأى عن تلك البرامج، لتستمر شاغرة بمئات الآلاف من العمالة الوافدة. لقد نجحت وزارة العمل في تحقيق معدلات توطين أسرع وأفضل عبر برامج التوطين المخصصة، التي ركزت آلياتها على استهداف قطاعات ونشاطات بعينها، والأمثلة على ذلك معلومة لدى الجميع، وعلى الرغم مما قد يظنه بعضهم من ترتب بعض الآثار العكسية لبرامج التوطين الموجهة، إلا أنها تظل آثارا قصيرة الأجل، سرعان ما تعمل السوق المحلية على امتصاصها، والأهم من ذلك أنها تعد آثارا أدنى بكثير من الآثار الأكبر التي نتجت عن برامج نطاقات، التي كان من أهم المآخذ عليها، عدم تفرقتها بين طبيعة النشاطات الاقتصادية، وإغفالها أولويات التوظيف لدى الباحثين عن عمل وفقا لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية، ما أفضى لاحقا إلى انتشار "التوظيف الوهمي" بين صفوف المواطنين، عدا أن برامج نطاقات تسببت خلال فترات زمنية مضت في زيادة الاستقدام، نتيجة منحه الضوء الأخضر لمنشآت القطاع الخاص بزيادة الاستقدام، مكافأة لها على دخولها النطاق الأخضر، في الوقت ذاته الذي كان للتوظيف الوهمي الدور الأكبر في الدفع بتلك المنشآت لدخول نطاقها الأخضر، وكل هذا لم ينعكس بأي نتائج ملموسة ذات قيمة حقيقية على خفض معدلات البطالة بين المواطنين والمواطنات. يتشكل الطريق البديل في الوقت الراهن لبرامج نطاقات، من عدد من الركائز الرئيسة، لعل من أبرزها وأهمها: (1) ضرورة وضع برامج خاصة لتوطين (الوظائف القيادية والتنفيذية العليا) في منشآت القطاع الخاص، التي شهدت طوال فترة تطبيق برامج التوطين الأخيرة، زيادة سيطرة العمالة الوافدة على تلك المناصب القيادية والتنفيذية من 10.4 في المائة بداية الفترة التي تجاوزت 40.5 في المائة نهاية الفترة، وتكمن أهمية تسليط اهتمام وتركيز وزارة العمل على هذه المناصب تحديدا؛ كونها المستويات الوظيفية التي تستحوذ على صنع القرار في منشآت القطاع الخاص، وكونها أيضا المستويات الأعلى دخلا مقارنة بغيرها من المستويات الوظيفية الأدنى تأثيرا ودخلا. ما يعني بدوره ضآلة وضعف إمكانية إنجاح أية سياسات أو برامج للتوطين، في ظل توسع تلك السيطرة للوافدين على قرارات القطاع الخاص، بل لقد تحولت تلك السيطرة المتزايدة للوافدين على المناصب التنفيذية والقيادية في القطاع، إلى عامل إفشال حقيقي لأية برامج للتوطين، ودليل ذلك قائم وفق الإحصاءات الرسمية، ولا حاجة إلى بذل جهود تذكر لأجل إثبات وجوده من عدمه! قياسا على ما أظهرته الإحصاءات من تراجع معدلات التوطين خلال العامين الأخيرين، مقابل زيادة الاستقدام وتوظيف العمالة الوافدة، وإفراط أغلب منشآت القطاع الخاص في الاعتماد على مواد نظام العمل الجديد (74، 75، 76، 77)، لإنهاء عقود العمالة الوطنية تحت ذريعة تقلص الإيرادات والمبيعات. (2) التوسع في برامج التوطين المخصصة حسب القطاعات (كقطاع الاتصالات)، التي سيوفر العمل بها مرونة أكبر أمام وزارة العمل على مستوى سرعة التوطين، وسرعة القضاء على سيطرة العمالة الوافدة في تلك القطاعات القابلة للتوطين بالكامل خلال فترة وجيزة. ويؤمل أن يأتي تركيز وزارة العمل في هذا الخصوص على القطاعات الأكثر جاذبية والأعلى دخلا لدى العمالة الوطنية، وأغلبها يتركز في نشاط الخدمات (تجارة الجملة والمطاعم والفنادق، والنقل والاتصالات والتخزين، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية وشخصية، ومنتجي الخدمات الحكومية)، حيث لم يتجاوز معدل التوطين في هذا النشاط بنهاية عام 2016 نسبة 22.9 في المائة فقط (876.8 ألف عامل سعودي)، مقابل توظيف أكثر من 2.94 مليون عامل وافد في هذا النشاط، ما يؤكد هنا أن وضع برامج مخصصة للتوطين، تتسم بسرعة أكبر مقارنة ببقية برامج التوطين، كفيل بالوصول بها إلى 50 في المائة أن تمتص كل الباحثين عن فرص عمل من المواطنين والمواطنات، أخذا في الاعتبار أن تقترن ببرامج مكثفة للتدريب والتأهيل، التي يمكن تمويلها من متحصلات تلك الرسوم على العمالة الوافدة. (3) تأسيس منظومة متكاملة إلكترونية متطورة، للتواصل المستمر بين كل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومديري الموارد البشرية والتوظيف (سعودي الجنسية) في منشآت القطاع الخاص، والبدء في المرحلة الأولى بالمنشآت العملاقة والكبيرة والمتوسطة، ولاحقا يمكن إضافة مديري الموارد البشرية في المنشآت الصغيرة والأصغر، على أن الحاجة في الوقت الراهن قد لا تستدعي إضافة المنشآت الأقل من المتوسطة لمنظومة التواصل، ذلك أن نجاحها سيكون كافيا جدا في تحقيق الغرض من إيجادها. المواجهة مع تحدي البطالة لن تتوقف عند حد معين، ولا عند درجة نجاح محددة، بل لا بد من استمرار ضخ أكبر قدر ممكن فيها من الجهود والموارد والإجراءات، خاصة أن الهدف المنشود بنهاية أقل من ثلاثة أعوام مقبلة، هو خفض معدل البطالة إلى ما دون 7.0 في المائة، وهو المعدل البعيد جدا عن مستوياته الراهنة. والله ولي التوفيق.

# حرية الصحافة.. والمصالح!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م *
http://www.alriyadh.com/1679000

## د.أحمد الجميعة

يصادف اليوم الخميس اليوم العالمي لحرية الصحافة تحت عنوان: «توازن القوى: الإعلام والعدالة وسيادة القانون»، وهي مناسبة يستذكر فيها العالم بحكوماته وهيئاته ومؤسسات إعلامه تضحيات أبناء المهنة في سبيل الوصول إلى الحقيقة، ومراجعة التقارير الدولية عن مستوى الحريات في العالم، ومؤشراتها، ووسائل التعاطي معها إعلامياً وسياسياً.

كلنا على اتفاق من أن الحرية المطلقة لا تتوافر في أي بلد في العالم، وإنما هناك حرية نسبية بحسب طبيعة النظام الاتصالي الذي يحكم فلسفة الإعلام ومحتواه، ومهما كانت نظرية الحرية في الإعلام متجذرة، إلاّ أن نظرية المسؤولية الاجتماعية قد ساهمت إلى حد كبير في تقنينها داخل المجتمعات الديمقراطية أولاً.

أيضاً لا يوجد إعلام محايد في أي بلد في العالم، وإنما يوجد مصالح تغذي الفكر الأيديولوجي الذي يسلكه النظام السياسي، وكلنا نتذكر الموقف الشهير لمستشارة الأمن القومي الأميركي وقتها كوندااليزا رايس حينما اجتمعت مع الإعلاميين في الولايات المتحدة الأميركية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر وقالت بالحرف الواحد: «أميركا أولاً»، فلا مجال لحرية الرأي والتعبير أمام مصالح أميركا.

الإعلام لم يعد سوقاً حرة للأفكار بلا أيديولوجيا تحدد طبيعة المشاركة فيه، ولم يعد وسيلة بلا محتوى تُحدد أجنداته وأولوياته من صانع القرار السياسي أولاً، لذا لا يمكن أن يعمل الإعلام من دون مواقف وتوجهات السياسي، وهذه الحقيقة المثبتة علمياً ومهنياً جعلت من الحرية وسيلة ضغط على المجتمعات التي تؤمن بها، ولكن تختلف في تطبيقها بحسب أنظمتها ومصالحها، وهنا كان مؤشر حرية الصحافة مسيّساً من أساسه؛ لأنه باختصار لا يعكس الواقع، وإنما المصالح التي تقتات على المكاسب، ووجهات النظر لطرف ضد آخر.

مصطلح الحرية الإعلامية يواجه أزمات كبرى في تطبيقه، وتصنيفه، فضلاً عن التحاكم إليه في صورة مؤشر للقياس، والتعميم؛ لذا حاولت المنظمات الدولية أن توجد مفاهيم بديلة عن الحرية تتمثل في العدالة، والتوازن، وكلها لم تلغ فكرة عدم الحياد من أساسه، ويكفي دليلاً أن يكون عنوان اليوم العالمي لحرية الصحافة باحثاً عن التوازن في القوى التي لم تكن محايدة، أو عادلة، أو مطبقة لسيادة القانون.

علينا أن نتوافق حول حرية الإعلام ولا نتفق، ونترك للأخلاق والقانون مرجعاً نتحاكم إليه عند أي تجاوز لا يمكن تبريره، أو قبوله، أو حتى السكوت عنه، ومهما كان الغرب متمسكاً بالحرية التي يؤمن بها؛ فإن الواقع يكشف أن الغرب ذاته هو أول من سعى إلى تقنينها بقوة النظام قبل الأخلاق.

اليوم علينا أن نتمسك بحرية التعبير كحق اتصالي كفلته المواثيق الدولية، ولكن نعيد صياغة هذا الحق على أساس من المصالح العليا التي لها أن تستثني من المعلومات والحقائق ما يكفي للحفاظ على أمن المجتمع، وسلامة مقدراته، ووحدة أرضه وإنسانه، ونبادر في الوقت نفسه إلى تطوير أنظمتنا وتشريعاتنا ليس بحثاً عن توازن قوى، ولكن لتحديد ما يُنشر وما لا يُنشر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# استقدام العمالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م
http://www.aleqt.com/2018/05/03/article_1380286.html

## علي الجحلي

أؤكد هنا أن علاقتي مع استقدام العمالة لا تتجاوز السائق والعاملة المنزلية، وأحدهما قد يفقد وظيفته في أي لحظة حسب تطور الموجة المجتمعية الداعمة للتخلص منه. تقول إحدى المسنات في معرض الكلام عن قيادة المرأة للسيارة "بأخلي الشغالة تودیني للسوق وافتك من ذا العلة- تقصد السائق ."عندما ذكرت ذلك لصاحبي استغرب واستكثر الفكرة، ولكنه عاد لاحقا وبدأ يشرح لي مزايا الفكرة وأنه استطابها .طبعا، يمكن أن يدفع الواحد منا مبلغا إضافيا للعاملة المنزلية لتقوم بدور إيصال الأطفال للمدارس، والكبيرات للأسواق، وتلغي محاذير سابقة كانت حديث المجالس والأساس الأهم لرفض خلوة السائق بالنساء. لا أدري كم القبول للفكرة، لكننا في معرض الحديث هذا لا بد أن نقارن المزايا بالعيوب، وما اتضح لي من تلك المقارنة هو أن السائقة خير من السائق، وأن فكرة السيدة الكبيرة قد تسيطر في مواقع غير قليلة من البلاد .هنا ستظهر إشكالية تعقيد وصول السائقة، حيث يصل الرجل اليوم خلال فترة قصيرة، ورسومه لا تقارن برسوم استقدام العاملة المنزلية. كيف به إذا أصبح يؤدي الدورين. أظن السعر سيرتفع، وسيخسر في النهاية أصحاب المبادرات، مثل صاحبتنا في بداية المقال .يقول أحدهم، إن الرسوم في المملكة تتجاوز كل دول مجلس التعاون بنسب كبيرة، وأنا هنا أستغرب أن يكون هناك هذا الفرق العجيب، خصوصا أن العمالة توفر عندنا مبالغ كبيرة نتيجة تلبية كل شيء من قبل الكفيل، وعدم ممارسة الأغلبية لأي أنشطة تتطلب الصرف المالي الكبير. ما يعني أن العمل في المملكة هو الوسيلة الأفضل لجمع الأموال، وهذا أكدته عاملة منزلية جاءت لتعمل عندي بعد أن عملت في دولة خليجية، أكدت أنها لم توفر من العمل فيها سوى الفتات .دفعني للكتابة، الاتفاقية المبرمة بين وزارة العمل ودول أخرى ذكرت نقطة قد تكون ضد الكفلاء السعوديين، لكنها لم تذكر شيئا عن تخفيض تكاليف الاستقدام والخوف أن تكون تلك القضية خارج النقاش، مثلها مثل الراتب الذي تعتبر المملكة الأعلى فيه بين جاراتها في الخليج، كذلك. أملي أن تعمل الوزارة على تحقيق التوازن المطلوب بين واقع العمالة عندنا وتلك التي تقابلها في دول جارة لنا.

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م

http://www.alhayat.com/article/4577447

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 شعبان 1439هـ - 29 إبريل 2018م

http://www.alhayat.com/article/4577661

| | |
|---|---|
| | الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com<br>**المصدر: جريدة الاقتصادية**<br>**الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2018م**<br>http://www.aleqt.com/2018/04/30/article_1378471.html |
| 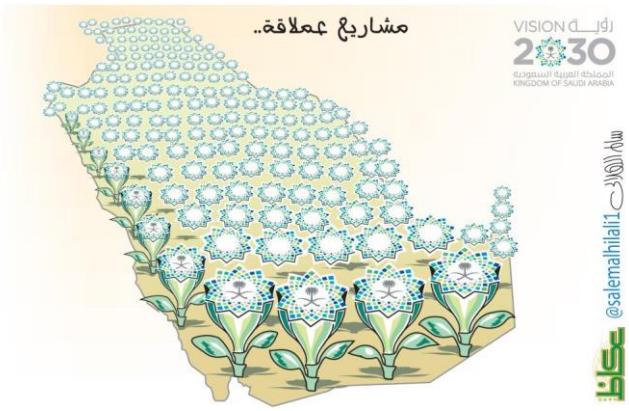 | OKAZ عكاظ نبض الحقيقة<br>**المصدر: جريدة عكاظ**<br>**الاثنين 14 شعبان 1439هـ - 30 إبريل 2018م**<br>https://www.okaz.com.sa/article/1636977 |

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 شعبان 1439هـ - 8 مايو 2018م

http://www.alriyadh.com/1680066

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 شعبان 1439هـ - 1 مايو 2018م

http://www.alhayat.com/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%AA%D9-%8A%D8%B1

| | |
|---|---|
| | المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م<br><br>http://www.alhayat.com/article/4578233 |
| | المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 شعبان 1439هـ - 2 مايو 2018م<br><br>https://www.okaz.com.sa/article/1637525 |

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/02/article_1379576.html

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 شعبان 1439هـ - 3 مايو 2018م

http://www.alhayat.com/article/4578441